



المؤتمر القومى للتعليم العالى

١٣-١٤ فبراير ٢٠٠٠

مركز القاهرة الدولى للمؤتمرات

مشروع
الخطة الاستراتيجية
لتطوير منظومة التعليم العالى

وزارة التعليم العالى
المؤتمر القومى للتعليم العالى

مشروع
الخطة الاستراتيجية
لتطوير منظومة التعليم العالى

ورقة عمل مقترحة
للعرض على المؤتمر القومى للتعليم العالى
والمقرر عقده فى ١٣ ، ١٤ فبراير ٢٠٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

مقدمة

يمثل تطوير التعليم العالى أحد المتطلبات الأساسية التى اتجهت مصر إلى العناية بها على طريق إعداد وتنمية مواردها البشرية، للقيام بأعباء التنمية القومية الشاملة، والتفاعل مع معطيات وتحديات عصر التراكم المعرفى والعولمة.

ويشير مفهوم التطوير الذى تستند إليه الخطة الاستراتيجية إلى "عمليات التغيير الجذرى التى تتعامل مع أسباب ومصادر الخلل، وصور الضعف فى المنظومة القومية للتعليم العالى، وتعمل على تنمية مصادر القوة وتستثمر صيغ التميز فى تلك المنظومة".

وتنطلق عملية التطوير الشامل للتعليم العالى من رؤية واضحة للطبيعة النوعية للمتغيرات المحلية، والإقليمية والعالمية فى كافة المجالات العلمية، والتقنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع دراسة واعية لطبيعة التأثيرات المتزايدة للعولمة وعصر المعرفة والفضائيات التى تتفاعل لإحداث ثورات تقنية ومعرفية تغير مسار حركة التعليم بشكل عام، والتعليم العالى منه على وجه الخصوص.

وتستند استراتيجية تطوير التعليم العالى فى مصر إلى المبادىء والأسس التى احتوتها تقارير منظمة اليونسكو والتى تتبلور حول المفاهيم التالية :

- إحلال التعلم مدى الحياة ليأخذ مكانة القلب فى المجتمع.
- إعادة النظر فى مختلف مراحل التعليم وإحكام الربط فيما بينها.
- توسيع أطر التعاون الدولى فى مجالات التعليم.
- التنسيق بين اعتبارات المحلية والحفاظ على الهوية القومية، وبين متطلبات العالمية فى صياغة النظم التعليمية
- ضمان التنوع فى السياسات والنظم التعليمية، لتستجيب لمطالب واحتياجات مختلف فئات وشرائح المجتمع، وتتسق مع موارد الدولة وخطط التنمية.
- تأكيد الممارسة الديمقراطية وبناء الشخصية المتكاملة للطالب، بما يسهم فى تأصيل نمط متميز من المواطنة الواعية والإيجابية، ويزيد من دعم أسس المعرفة ومهارات المبادرة، والعمل الجماعى، مع التأكيد على ضرورة مراعاة الموارد المحلية، وممارسة المهن الحرة، والإقدام على تنظيم المشروعات وتنفيذها.

- تأكيد الدعائم الأربع للتعلّم وهى: التعلّم للمعرفة، التعلّم للعمل، التعلّم لتنمية العمل المشترك مع الآخرين، التعلّم لتنمية الذات وإثراء الشخصية الإنسانية (التعلم لنكون).

- أهمية إشراك مختلف الأطراف الفاعلة فى المجتمع فى عمليات اتخاذ القرارات فى مجال التعليم.

- أهمية مشاركة قطاعات المجتمع المختلفة فى تمويل التعليم. دون التضحية بمتطلبات الجودة والمستوى المتميز الهادف للتعليم العالى.

- استثمار تطور التقنيات الجديدة للمعلومات والاتصال، للوصول بشكل أسرع وأكثر كفاءة إلى استيعاب المعرفة فى عالم الغد..

- التطوير المستمر لأنماط جديدة فى منظومة التعليم العالى، مع زيادة استخدام التقنيات الجديدة فى تدريب المعلمين والعملية التعليمية.

- أهمية التأكيد على تحقيق استقلال مؤسسات التعليم العالى.

- إقرار مخطط عام للنظام التعليمى المتكامل.

الوظائف الأساسية للتعليم العالى فى المجتمع :

- إعداد الطلاب للتعلم وتنمية قدراتهم فى حقول البحث العلمى.
- إعداد خريجين فى مجالات التخصّص المختلفة لتحمّل ومواجهة مسئوليات الحياة فى صورها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- إتاحة التعليم للجميع، وتأكيد أهمية التعليم المستمر والتدريب.
- التفاعل والعمل المشترك مع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية فى المجتمع.
- مواكبة المتغيرات العالمية وتنمية صيغ التعاون الدولى ومجالاته.

المنهج :

وقد اتبع منهج استراتيجى واضح فى تحديد أهداف ومكونات ومراحل الخطة القومية لتطوير التعليم العالى، شارك فى إعداده مجموعات عمل تمثلت فى :

- اللجنة القومية لتطوير التعليم الجامعى والعالى برئاسة الأستاذ الدكتور وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى.

- اللجان الفرعية الست المنبثقة عن اللجنة القومية.

- لجان قطاعات التعليم بالمجلس الأعلى للجامعات.

- فرق الخبراء المصريين الذين شاركوا فى "ندوة تطوير التعليم الجامعى والعالى" المنعقدة فى يونيو ١٩٩٩.

- فريق الخبراء العالميين المشاركين فى ندوة يونيو ١٩٩٩.

- خبراء البنك الدولى المشاركون فى مشروع تطوير التعليم العالى.
Higher Education Enhancement Program (HEEP) .

-جلسات استماع شارك فيها شخصيات عامة فاعلة فى مجال التعليم العالى، وممثلو الخادات الطلاب بالجامعات، وممثلو النقابات المهنية، ورؤساء أندية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، ومجموعة من الإعلاميين ومن رجال الأعمال والمؤسسات الاقتصادية.

المحددات

■ تم إعداد الإطار الاستراتيجى لتطوير المنظومة القومية للتعليم العالى، باعتبار أن التعليم هو المشروع القومى المحورى، مع النظر فى المحددات التالية :

- الالتزام بتقدير الظروف والمعطيات المحلية والتأكيد على الخصوصية الثقافية المصرية، مع تعميق القيم والأصالة القومية فى منظومة التعليم.

- التوافق مع عالمية التعليم، وإقامة التوازن بين متطلبات المحلية وضرورات التعايش مع المتغيرات العالمية فهما ووعياً واستيعاباً وانتقاءً وإفادة.

- تأكيد النظرة المستقبلية، وإدماج آليات تسمح بالتطوير المرن والمستمر لمواكبة حركة العلم فى علاقته الجدلية بحركة المجتمع تأثرا وتأثيراً.

- التكامل مع استراتيجيات التعليم ماقبل الجامعى، والتفاعل مع مشروعات تطوير التعليم الأساسى والثانوى.

- التكامل مع استراتيجيات التنمية، والتفاعل مع متطلبات استثمار الموارد القومية المتاحة، وتعويض الموارد النادرة.

- التعامل المتوازن مع مصادر الخلل فى منظومة التعليم العالى، وتنسيق برامج ومشروعات التطوير، لإحداث التأثير المطلوب فى توقيتات متناسبة مع أهمية وخطورة الخلل المطلوب علاجه.

١- مواطن القوة والضعف فى منظومة التعليم العالى

أولاً : الجوانب الإيجابية، ومصادر القوة، والفرص المتاحة لمنظومة التعليم العالى :

- تزايد الطلب المجتمعى على خدمات التعليم العالى.
- تزايد طلب قطاعات الإنتاج والخدمات على نوعيات جديدة من التخصصات والمهارات.
- توفُّر إمكانات تقنية عالية، وبنية أساسية تتيح الأخذ بأنماط وأساليب تعليمية أكثر تطوراً.
- توفر تقنيات وإمكانات الاتصال بالعالم الخارجى ومؤسسات التعليم الأجنبية المتطورة.
- توفر فرص التوسع فى التعليم بالخروج إلى مناطق جديدة، وتقديم نماذج متطورة لمؤسسات التعليم العالى تبدو أكثر ارتباطا بالبيئة صدوراً عنها وتفاعلاً معها.
- وجود هيكل ضخم من أعضاء هيئات التدريس يمكن استثماره بشكل أفضل.
- وجود قاعدة طلابية عريضة تتميز بمهارات، وتمتلك قدرات تجعلها أقدر على الاستيعاب والأداء العلمى رفيع المستوى.
- وجود هيكل من الإمكانات المادية المتمثلة فى المبانى والمواقع التى تشغلها وحدات المنظومة، ويمكن إعادة تنسيق صور استخدامها.
- وجود طلب متزايد، وسوق أكثر استعداداً لاستيعاب المزيد من مخرجات المنظومة التعليمية الموافقة لاحتياجاتها.

ثانياً : مواطن الضعف فى منظومة التعليم العالى:

- عدم وجود فلسفة عامة، أو استراتيجية مستقبلية محددة لمنظومة التعليم العالى.
- غياب الرؤية الشاملة والنظرة الاستراتيجية لدور التعليم العالى فى مستقبل التنمية، واستثمار الموارد القومية.
- تضارب وظائف مؤسسات التعليم العالى المختلفة وازدواجيتها، وعدم وجود تصور واضح للتعامل معها أو فيما بينها
- تقادم النظم، وهبوط المستوى المعرفى وبطء عمليات التطوير فى سياق البرامج والمناهج وطرق التدريس وإدارة مؤسسات التعليم العالى
- عدم توافق خصائص ومهارات مخرجات المنظومة مع متطلبات سوق العمل المتطورة والمتغيرة.

- تراجع دور القيم الجامعية والمعايير الأخلاقية من حيث تأثيرها على أداء أعضاء هيئة التدريس بوجه خاص، ومن حيث التأصيل لها، والتأكيد عليها فى المنظومة التعليمية بوجه عام.
- محدودية مصادر التمويل الحكومية من ميزانية الدولة، وقلة توافر فرص أو وجود موارد تمويلية إضافية.
- انخفاض فرص الابتعاث والانفتاح على الخارج لتكوين هيئات التدريس وتنمية قدرات أعضائها بشكل عصرى متميز.
- استمرار هيكل الجامعات الحكومية ومؤسسات التعليم العالى على حاله منذ الستينيات دون تطور فاعل مع متطلب المرحلة.
- تزايد أعداد الطلاب، وتضخم حجم الكليات الجامعية والمعاهد العليا.
- اعتماد القبول بالجامعات والمعاهد العليا - بشكل شبه كامل - على مؤشر وحيد، هو مجموع الدرجات فى الثانوية العامة (أو ما يعادلها) دون اعتبار قدرات ورغبات الطلاب بشكل أكثر عمقاً وواقعية.
- تضخم الهياكل الوظيفية لأعضاء هيئات التدريس، والميل المتزايد إلى استمرارية التكوين الداخلى لأعضاء هيئات التدريس فى نفس الجامعات التى حصلوا منها على الدرجة العلمية الأولى.
- الخلل الواضح فى هياكل وظائف أعضاء هيئة التدريس والهيئات المعاونة.
- عدم التفرُّغ التام لكثير من أعضاء هيئات التدريس للعملية التعليمية والبحثية.
- غياب آليات متطورة لمراجعة البرامج وتقييمها، وإعادة النظر فى المناهج والمقررات، ومن ثم تباطؤ عمليات التطوير والتحديث، وافتقاد المعايير الموضوعية فيما يتم من تعديلات عليها بما يتسق والتطور السريع فى إيقاع حركة الحياة المعاصرة.
- نمطية أعمال الاختبارات، وتخلف صور الامتحانات، وجمود صيغ تقييم الطلاب.
- تقادم التقنيات والوسائل التعليمية.
- ضعف الموارد التعليمية (المكتبات، مصادر المعلومات).
- تضخم الهياكل الإدارية، وتقادم النظم المالية والإدارية، والجمود فى إعمال قواعد حكومية لاتتناسب وطبيعة المؤسسات التعليمية والعلمية والبحثية.

- اعتماد الجامعات والمعاهد العليا الخاصة على الجامعات الحكومية فى تكوين هيئات التدريس بها، بأسلوب الندب الجزئى، مما يؤثر على طاقاتهم ومستوى أدائهم فى جامعاتهم الأصلية، وفى ذات الوقت لا يسمح لهم بالإجادة فى المواقع المنتدبين للعمل بها.
- التشابه والنمطية فى النظم، والبرامج والمناهج الدراسية بين الكليات المتناظرة.
- غياب التنوع فى هيكل التخصصات بين الجامعات والمعاهد العليا الخاصة وبين الجامعات الحكومية.
- توقف التعليم العالى عند حدود العملية التعليمية، وافتقاد الدور البحثى والتكوين المعرفى المؤهل له.
- محدودية فرص التعامل مع العلوم الحديثة والمستقبلية وتطبيقاتها.
- الانشغال - بدرجة أساسية - ببرامج الدراسة للمرحلة الجامعية الأولى، وافتقاد الدراسات العليا للقدر اللازم من خصوصية العناية بها، ومطالب تطويرها.
- الانشغال - أساسا - فى الجوانب التعليمية بالطرق والتقنيات التقليدية.
- ضعف إمكانات وفرص الأنشطة الثقافية والفنية والرياضية.
- غياب نظم ومعايير تقييم أداء مؤسسات التعليم العالى، ضمانا للجودة الشاملة، ووصولا لاعتماد مؤسسات التعليم العالى.
- عدم وجود نظم متطورة لإعداد أعضاء هيئات التدريس ومساعديهم بما يكفل تنمية قدراتهم، وتجديد أدائهم، وتحديث وسائلهم.

- ومن ثم تتبلور القضايا المحورية لتطوير التعليم العالى فيما يلى:-

- تطوير وتحديث الفلسفة العامة والاستراتيجية المستقبلية لمنظومة التعليم العالى.
- تحديث الإطار المؤسسى والتنظيم الهيكلى العام، ووضع تشريع جديد متكامل لمنظومة التعليم العالى.
- وضع أسس وآليات تقييم أداء المؤسسات التعليمية واعتمادها وصولاً إلى الجودة الشاملة فى منظومة التعليم العالى.
- تطوير وتحديث نظم الدراسة، وإعادة النظر فى معايير إعداد وتطوير البرامج والمناهج ومراجعة نظم الاختبار .
- تطوير نظم إعداد وتنمية أعضاء هيئات التدريس ومساعديهم.
- تطوير تقنيات التعليم، واستثمار تقنيات المعلومات والاتصال، وابتكار أشكال جديدة من التعليم عن بعد.
- تطوير وتحديث الإدارة بمؤسسات التعليم العالى.
- تفعيل دور الطلاب فى المؤسسات التعليمية، واستحداث آليات جديدة للتنمية الطلابية المتكاملة.
- تعميق الصلات بين مؤسسات التعليم العالى فى مصر مع مثيلاتها فى الخارج على المستويات الإقليمية والدولية.
- استحداث نظم وآليات فعالة لربط مؤسسات التعليم العالى بسوق العمل وقطاعات الإنتاج والخدمات فى المجتمع، وتفعيل دورها فى دراسة مشاكل التنمية، والإسهام فى إيجاد حلول علمية لها.
- تطوير نظم وآليات لزيادة المكون التدريبى فى برامج ومناهج الجامعات والمعاهد العليا، بما يتيح فرصاً أفضل لإكساب الطلاب المهارات والقدرات التى تتسق مع احتياجات قطاعات الإنتاج والخدمات.
- استحداث وتنمية مصادر تمويل إضافية ومتجددة لمؤسسات التعليم العالى الحكومية.
- توضيح وترسيخ مفهوم عصرى لاستقلال الجامعات الحكومية، وتأكيد مسئولياتها القومية.

٢- الأهداف والتوجُّهات الاستراتيجية لتطوير التعليم العالى

تهدف الخطة القومية لتطوير التعليم العالى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية، ملتزمة في ذلك بعدد من المبادئ والتوجُّهات على النحو التالى:

الأهداف الاستراتيجية للتطوير:

اعتمدت وثيقة "الإطار الاستراتيجى لتطوير التعليم العالى" على الأهداف الاستراتيجية التى يمكن تركيزها فيما يلى:

- التكوين المتكامل علميا وتقنيا وفكريا وثقافيا، والتنمية المستمرة للموارد البشرية المصرية، بما يتوافق مع متطلبات العصر وتقنياته، مما يهيئها للمشاركة الفاعلة فى تنمية موارد المجتمع، وتحقيق نموه، ودعم قدراته.
- توظيف البحث العلمى، وتنمية القدرات العلمية واستحداث تقنيات تسهم فى حل مشكلات المجتمع، وإحداث التنمية القومية.
- تعظيم دور مؤسسات التعليم العالى كمراكز تعليم وتثقيف وتنوير لمصر والعالم العربى والإفريقى والإسلامى، وتوسيع نطاق مشاركاتها فى الفعاليات الدولية، مع تأكيد الهوية المصرية والحفاظ على الانتماء القومى.
- التطوير الإدارى الشامل لمؤسسات التعليم العالى، وإدماج متطلبات الجودة الشاملة والتطوير المستمر فى هياكلها وآلياتها، وتأكيد الترابط والتفاعل المؤسسى بين عناصرها.
- تطوير نظم التعليم وقواعده بما يتيح فرص التطبيق الواعى للتعلُّم المستمر أو التعلُّم مدى الحياة.

المبادئ الهادية للتطوير:

تتبلور المبادئ الهادية لاستراتيجية تطوير التعليم العالى فيما يلى:

١- مواكبة التطورات العلمية والتقنية، واستيعاب التقنيات التعليمية الحديثة ومواصلة تطويرها.

٢- التوافق مع المتغيرات العالمية، والانفتاح على المؤسسات والمنظمات التعليمية العالمية، وتفعيل دور الاتفاقيات والبرامج المشتركة معها.

٣- تأكيد دور البحث العلمى فى مؤسسات التعليم العالى، وتوفير الموارد المادية والبشرية والتيسيرات التشريعية لانطلاقه وتطوره لخدمة العملية التعليمية، وتنمية الرصيد المعرفى، وحتمية المشاركة فى تنمية المجتمع، ومساندة قطاعات الإنتاج والخدمات.

٤- ضمان التطوير الذاتى المستمر للهياكل التنظيمية والوظيفية والبرامج التعليمية والمناهج، وكذلك نظم وآليات العمل التعليمى والعلمى والبحثى والإدارى، وهو ما ينسحب - بدوره - على كافة عناصر المؤسسة التعليمية فى إطار نظام شامل لتحقيق الجودة الشاملة، وتقييم الأداء المؤسسى بشكل واعٍ.

٥- توفير فرص التعليم المستمر ومرونة الحركة للدارسين للالتحاق بسوق العمل ومعاودة الدراسة، وكفالة حرية الاختيار فى تشكيل البرامج التعليمية، ومجالات التخصص، والمزج بين التخصصات بما يتوافق وقدرات الطلاب وتوجهاتهم، ويحقق متطلبات وشروط سوق العمل المتطورة.

٦- الربط بين مناهج وأساليب التعليم وبين متطلبات قطاعات الإنتاج والخدمات والموارد القومية.

٧- استثمار تقنيات المعلومات والاتصالات فى تطوير وتنويع نظم وأشكال وبرامج التعليم، وإتاحتها للراغبين فى التعليم دون قيود المكان أو الزمان.

٨- التنسيق بين منظومة التعليم العالى من ناحية، وبين منظومة التعليم ما قبل الجامعى من ناحية أخرى، والتأكيد على أهمية وحيوية تطوير دور كليات التربية وتحديث أساليبها لتكوين مُعلم المرحلة قبل الجامعية على أسس علمية وتربوية فعالة.

٩- أهمية الارتفاع بمستوى المعاهد العليا والمعاهد الفنية ، وإزالة مظاهر التمييز بينها وبين الجامعات، وإدماجها فى صميم منظومة التعليم العالى باعتبارها مسئولة عن قطاع مهم ومؤثر من التعليم الفنى والمهنى يتكامل - بالفعل - مع ما تقوم به الجامعات.

١٠- تأكيد الاستقلال، وإتاحة فرص التميز والتنوع بين مؤسسات التعليم العالى، وأن يكون هناك قانون موحد للتعليم العالى، يحدد المبادئ والقواعد العامة، ويؤكد أهمية إعمال قواعد الجودة الكاملة، وشروط الاعتماد للمؤسسات والبرامج التعليمية، وما تمنحه من الدرجات العلمية.

١١- التأكيد على الدور الفاعل لعضو هيئة التدريس، وأهمية التنمية المتكاملة والمستمرة، والتقييم الموضوعى المنتظم لأداء أعضاء هيئات التدريس، وتطوير نظم التعامل فيما يتعلق بشئونهم.

١٢- التأكيد على أهمية الترابط والتكامل فيما بين مؤسسات منظومة التعليم العالى، وإتاحة الفرص لتزاوج التخصصات، وتنمية شبكات العلوم البينية المتداخلة، وتوفير فرص الحركة المرنة للطلاب بين تلك المؤسسات التعليمية من خلال إحداث نظام قومى للمؤهلات العلمية National Qualifications Framework يحدد مستوياتها ومتطلباتها وعلاقات بعضها ببعض.

١٣- الربط والتكامل بين مؤسسات التعليم العالى، وبين مؤسسات الإنتاج والخدمات، وإشراك ممثلى تلك القطاعات فى اتخاذ قرارات التطوير والتنويع فى التعليم بما يتوافق واحتياجاتهم المستقبلية.

١٤- التنمية الثقافية والفنية والرياضية والرعاية الاجتماعية للطلاب، وإتاحة فرص المشاركة الطلابية فى مختلف الفعاليات العلمية والبحثية، وأنشطة وبرامج خدمة المجتمع.

١٥- تأكيد ديمقراطية التعليم، وابتكار أشكال متنوعة من نظم مساهمة الدارسين وفئات المجتمع المستفيدة فى تحمل أعباء التعليم ونفقات التطوير والتحديث.

٣- مجالات ومشروعات الخطة الاستراتيجية للتطوير:

تتضمن المجالات الأساسية للتطوير العناصر الذاتية الرئيسية لمنظومة التعليم العالي، ومحاور تماسها مع قطاعات الإنتاج والخدمات والجهات المستفيدة من مخرجاتها . ومنظومة التعليم قبل الجامعي، بمايحقق التعامل الشامل والمؤثر مع أهم مصادر الخلل، ومواطن القصور في منظومة التعليم العالي الحالية ، والمتغيرات والتطورات العلمية والتقنية ، ويستثمر مواطن القوة الكامنة فيها، ويستفيد من الفرص المتاحة في المجتمع محلياً وعالمياً. وهذه المجالات هي :

٣/١ النطوير التشريعي والمؤسسي وإعادة هيكلة المنظومة القومية للتعليم العالي .

٣/٢ تطوير النظم والبرامج والموارد والتقنيات التعليمية والمكون التدريبي لاكتساب المهارات.

٣/٣ تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والفئات المعاونة وتطوير الأداء والهياكل الوظيفية.

٣/٤ تطوير الدراسات العليا والبحث العلمي.

٣/٥ التطوير والتحديث الإداري، وتعميق استخدامات تقنية المعلومات.

٣/٦ تطوير وتفعيل العلاقات مع قطاعات الإنتاج والخدمات، وتنمية برامج خدمة البيئة.

٣/٧ تطوير وتفعيل العلاقات الخارجية والتعاون الدولي.

٣/٨ تطوير وتفعيل نظم وآليات تعميق الأنشطة الطلابية، وتحسين منظومة الحياة الجامعية.

٣/٩ رعاية المتفوقين والموهوبين وتأهيلهم.

٣/١٠ إنشاء مراكز التميز العلمي والبحثي.

٣/١١ اقتصاديات وتمويل التعليم العالي .

٣/١٢ تقييم الأداء والإعتماد في ظل نظام الجودة الشاملة .

٣/١ التطوير التشريعى والمؤسسى وإعادة الهيكلة:

يشمل هذا المجال القضايا الاساسية التالية :

- تطوير الفلسفة العامة والتوجهات الاستراتيجية للتعليم العالى.

- تطوير وتحديث الإطار التنظيمى العام لمؤسسات التعليم العالى وأسس توزيع الاختصاصات والمسئوليات، وسلطات اتخاذ القرار بين وحدات ومستويات الهيكل التنظيمى القومى للتعليم العالى.

- تحديد قواعد ومعايير إنشاء الجامعات والكليات والمعاهد، وأسس إقرار التوسع فى أعدادها، والمجالات الأكاديمية والتقنية المناسبة لكل منها.

- تحديد أسس التوزيع المكانى للجامعات والمعاهد والوحدات التابعة لها، ومدى اتساقه مع الاحتياجات وأعداد السكان حالياً وما يتوقع مستقبلا، مع تحديد طبيعة توجهات خطط التنمية القومية والمحلية والإقليمية.

- دراسة وفورات الحجم ECONOMIES OF SCALE ووفورات المجال ECONOMIES OF SCOPE المتوقعة للسيناريوهات البديلة لإعادة تنظيم وهيكلة التعليم الجامعى والعالى بالدمج، والفصل، والإلغاء، والإنشاء، مع إعادة تحديد مجالات الاختصاص، وإعادة ترتيب التوزيع المكانى (الجغرافى) بين الجامعات والمعاهد العليا.

- تحديد الحجم الأمثل لمؤسسات منظومة التعليم العالى ممثلاً فى درجة الاستيعاب للسكان فى سن التعليم، والتى تحقق المستوى الأمثل من الأداء، وتحافظ على التناسب بين التكلفة والعائد والمستوى الأعلى للمردود الاقتصادى والاجتماعى.

- إقرار أنماط وآليات التنسيق، وتحقيق التكامل والتناسق بين كل من الجامعات والمعاهد فيما بينها من جانب، وفيما بين هيكل الجامعات وهيكل المعاهد العليا من جانب آخر.

- تطوير أنماط العلاقات بين أجهزة وزارة التعليم العالى وبين الجامعات من ناحية، وبينها وبين المعاهد العليا من ناحية أخرى.

- إعادة هيكلة كل من المجلس الأعلى للجامعات والمجلس الأعلى للمعاهد العليا، وتطوير اختصاصاتهما، وأنماط علاقة كل منهما بالجامعات أو المعاهد التابعة، بما يعكس جوهر الفلسفة وطبيعة التوجهات الاستراتيجية الجديدة.

- توضيح أسس إعادة تنظيم وتفعيل لجان القطاعات بالمجلس الأعلى للجامعات واللجان

العلمية للتخصصات المختلفة، - أو أى تنظيمات مناسبة قد تحل محلها - فى ضوء إعادة هيكلة المجلس، واستحداث تنظيمات مشابهة على مستوى المعاهد العليا، وتأكيد الدور التطويرى والتنسيقى لتلك التنظيمات ومسئولياتها فى متابعة وتقييم الأداء العلمى المتكامل لوحدات منظومة التعليم التى تقع فى دائرة اختصاصها.

- تطوير أنماط العلاقات، وسبل التنسيق والتكامل بين الجامعات الحكومية وبين الجامعات والمعاهد العليا الخاصة، وبينها وبين جامعة الأزهر بهدف تكوين وتنمية شبكة متناسقة عبر مؤسسات التعليم العالى.
- تطوير تشريع موحد جديد للتعليم العالى بشقّيه الحكومى والخاص. يتضمن المبادئ العامة، على أن تعد مجموعة من اللوائح التنفيذية للمجموعات المتناسقة من المؤسسات التعليمية توضح الإجراءات والنظم التفصيلية.
- توضيح الأسس والمعايير الموضوعية الواجب تضمينها فى قانون التعليم العالى لتسمح بقبول واستيعاب أنماط التعليم الجديدة المعتمدة على تقنيات المعلومات، والحاسب الآلى، والاتصالات، والمتمثلة فى التعليم المفتوح، والتعليم عن بعد، والتعليم المستمر، وضمان توظيفها بما يضيف إلى طاقة المنظومة القومية للتعليم العالى ، ويعظم من قدراتها على استيعاب الطلب الاجتماعى المتنامى على خدمات التعليم العالى، وكذا آليات التطوير المستمر فى الأنماط والنظم.
- توضيح الأسس والمعايير والآليات الواجبة لتحقيق التناسق والتكامل بين توجُّهات وآليات ومكونات التعليم العالى، وبين منظومة التعليم ما قبل العالى، وقواعد وشروط انتقال الطلاب من خريجى تلك المرحلة - على اختلاف نوعياتهم - إلى الدراسة العالية المناسبة لتخصصاتهم طبقاً لما يتوافر لديهم من القدرات والمهارات التى تتطلبها.

- **وتتبلور مشروعات التطوير فى هذا المجال فيما يلى:**

  ١- إعداد تشريع جديد للتعليم العالى..

  ٢- إعداد خريطة جديدة لمنظومة التعليم العالى.

  ٣- تطوير وإعادة هيكلة كليات التربية وإعداد المعلمين.

٣/٢ تطوير النظم والبرامج والموارد والتقنيات التعليمية والمكون التدريبى لاكتساب المهارات :

يشمل هذا المجال القضايا الاساسية التالية :

- مراجعة وتطوير نظم القبول فى الجامعات والمعاهد على أسُس من الدراسة الموضوعية لمتطلبات التأهيل للدراسة فى كل مجال، وعدم الاقتصار على معيار مجموع الدرجات فى شهادة الثانوية العامة، مع السماح بمساحة معقولة من حرية الحركة، ومسئولية القرار للجامعات والمعاهد العليا فى تقرير أعداد ونوعيات المقبولين للدراسة بكل منها.

- البرامج التعليمية والتخصصات والمناهج، وأسس إنشائها وتطويرها، وضمان تحديثها المستمر.

- أسس ومصادر المعلومات، ومعايير الاختيار عند صياغة ملامح ومواصفات الخريج الجيد فى كل مجال من مجالات التعليم العالى.

- معايير التمييز بين طبيعة التعليم فى الجامعات من ناحية، وبين المعاهد العليا من ناحية أخرى لتأكيد الهوية العلمية للجامعات، مع التركيز على التوجّه التطبيقى وبناء المهارات المهنية فى نظم وأساليب التعليم فى المعاهد العليا.

- نظم الدراسة وأسس احتساب متطلبات الحصول على الدرجات العلمية.

- أسس تحقيق التزاوج بين التخصصات العلمية وإبراز أهمية تيسير الدراسات البينية التى تجمع بين العلوم والتخصصات ذات العلاقات المتداخلة.

- قواعد تأكيد تكامل مجموعات المقررات التى يدرسها الطلاب فى أى مجال، لتجمع بين المقررات ذات الصفة التأسيسية العامة التى يجب على الجميع دراستها (متطلبات الجامعة أو المعهد)، والمقررات الواجبة على جميع طلاب كلية أو شعبة بذاتها (متطلبات الكلية)، ومتطلبات التخصص التى يطالب بها الدارسون فى تخصص معين، ثم مقررات الثقافة العامة والقومية والدينية، وأخيراً المقررات الاختيارية، سواء من داخل نفس القسم أو أقسام أخرى بالكلية أو المعهد، أو من كليات ومعاهد أخرى.

- أسس تعميق استخدام نظم المقررات، أو الساعات المعتمدة، وبيان متطلباتها وانعكاساتها على أوضاع وأعداد هيئات التدريس، ونظم الامتحانات والتقييم.

- ضمانات التوسع فى نظم الإرشاد الأكاديمى ومتطلباتها.

- التوسع فى تطوير تقنيات التعليم، وتعميق استخدام الوسائط المتعددة وإدماج الحاسبات الآلية فى العملية التعليمية.

- تطوير المكتبات بالجامعات والمعاهد العليا، وتحويلها إلى مراكز للموارد التعليمية LEARNING RESOURCES CENTERS، وربطها بقواعد المعلومات الوطنية والعالمية، وتوصيلها بشبكة الإنترنت.

- تطوير نظم التعليم لزيادة دور الطالب ومشاركته فى العملية التعليمية من الحفظ والتلقين إلى الحوار والمناقشة، وتحويل دور عضو هيئة التدريس من التلقين إلى التيسير FACILITATION.

- الربط بين العملية التعليمية داخل الكلية أو المعهد، وبين التدريب فى مواقع الإنتاج ومجالات التطبيق فى المنظمات والمؤسسات ذات العلاقة، والتأكيد على جدية هذا التدريب وإدماجه فى صلب المناهج الدراسية ، وتقييم الطلاب وتحديد مدى إنجازهم لمتطلبات الحصول على الدرجة العلمية.

- تطوير أنماط متجددة من التعليم المفتوح والتعليم عن بعد، تستجيب لاحتياجات المجتمع من شرائحه المختلفة، وتستثمر التقنيات التعليمية، ووسائل الاتصال، ونقل المعلومات الحديثة

- تطوير نظم الامتحانات والتقييم، وتأكيد أهمية تنويع آليات الاختبار واستمرارها للوصول إلى تقييم عادل ومتكامل، يشمل الأداء الأكاديمى، والنشاط الطلابى والرياضى، والمستوى الأخلاقى للطالب.

- تطوير مفهوم الكتاب الجامعى، وإرساء أسس واضحة ومعايير موضوعية فى شأن اختيار الكتب المرشحة للمقررات المختلفة، والنظر فى ابتكار آليات متطورة لتنسيق عمليات التأليف والإعداد واقتصادياتها.

- دراسة إدخال الأنشطة الفكرية، والفنية، والثقافية، والرياضية، والهوايات فى صلب البرامج التعليمية على هيئة مقررات نظامية.

- دراسة متطلبات التوسع فى برامج الدبلومات المهنية والتخصصية ذات الطابع التطبيقى ، والتنسيق فى ذلك بين الجامعات وبينها وبين المعاهد العليا.

- دراسة إنشاء جوائز للمتميزين فى البحث العلمى على مستوى الكليات والجامعات والمعاهد.

-تطوير نظام المنح والمساعدات المالية بما يسمح لأعضاء هيئات التدريس القيام بأبحاث تطوير المناهج والمقررات والمواد التعليمية بأستخدام الوسائط المتعددة ، وتقنيات التعليم المتطورة.

- دراسة وسائل تنمية دور الجامعات والمعاهد العليا فى مجالات التطوير التقنى، والمساهمة فى نقل التقنيات الأجنبية وتطويعها للواقع المحلى، وتطوير تقنيات وطنية.

- **وتتبلور مشروعات التطوير فى هذا المجال فيما يلى:**

١- إنشاء مركز قومى لتطوير التقنيات والوسائل التعليمية، وتطوير نظم وآليات الاختبار.

٢- التطوير الشامل للبرامج والمناهج الدراسية والبرامج التدريبية.

٣- تطوير نظم الالتحاق بالتعليم العالي.

٤- تطوير المكتبات ومصادر المعلومات والموارد التعليمية.

٥- تطوير المعاهد العليا والمتوسطة.

٦- تطوير نظم وبرامج وتقنيات التعليم المفتوح وأنماط جديدة من التعليم العالي.

٧- تعميق استخدام تقنية المعلومات وتطوير نظم دعم اتخاذ القرار وشبكة الجامعات والمعاهد العليا.

٣/٣ تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والفئات المعاونة وتطوير الأداء والهياكل الوظيفية :

يشمل هذا المجال القضايا الاساسية التالية :

- تفرغ عضو هيئة التدريس جوهر العملية التعليمية والبحثية فى منظومة التعليم العالى
- تطوير نظم تخطيط الاحتياجات من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم .
- تطوير نظم وآليات إعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، وبرامج التنمية المستمرة الهادفة إلى استمرارية تزويدهم بمصادر المعرفة المتجددة.
- تطوير آليات وحوافز التنمية الذاتية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم.
- تطوير نظم وآليات وحوافز ربط أعضاء هيئة التدريس بواقع المجتمع ومشكلاته واحتياجاته التنموية، وتنظيم وتفعيل مساهماتهم العلمية فى حل تلك المشكلات.
- تطوير أساليب وقواعد مشاركة أعضاء هيئة التدريس فى المؤتمرات العلمية المحلية والإقليمية والدولية.
- تطوير نظام لتفرغ أعضاء هيئة التدريس للقيام ببحوث مبتكرة فى مجالات اختصاصهم، ووضع الضوابط الكفيلة بضمان الجودة، واستثمار ناتج تلك البحوث فى استخدامات أكاديمية وتطبيقات إنتاجية.
- وضع قواعد لحث أعضاء هيئة التدريس على تطوير المناهج والمقررات العلمية، وتشجيع العمل المشترك فيما بينهم.
- تطوير إمكانات للنشر العلمى المنظم تشرف عليها وتتعاون فى دعمها مؤسسات التعليم العالى .
- تطوير دور الأساتذة المتفرغين، وإرساء قواعد ومعايير تحقق الاستفادة من علمهم وخبراتهم دون طغيان على فرص الأجيال الأصغر من أعضاء هيئة التدريس.
- تطوير قواعد الترقية فى وظائف هيئة التدريس ومتطلباتها بخلاف الإنتاج العلمى المتميز، وتوضيح وتأكيد ما يترتب على مخالفة عضو هيئة التدريس لقواعد ومتطلبات التميُّز فى الأداء بكافة عناصره، وبحث مبدأ ارتباط شغل الوظائف الأكاديمية باستمرار توفر شروط الأداء المتميز.

- إرساء قواعد عامة تنظم عمليات توزيع الدروس على أسس تحترم التخصّص العلمى ونتائج تقييم الأداء لأعضاء هيئة التدريس، واقتراح أسس لتحقيق التداول فى التدريس للمقررات والفرق الدراسية المختلفة، وذلك لضمان التجديد، وفتح أبواب المنافسة العلمية لتحسين الأداء الأكاديمى، ومتابعة التطورات المعرفية فى مجالات الاختصاص المختلفة.

- إرساء قواعد عامة تحدد الشروط الإضافية - بخلاف التأهيل العلمى - الواجب توافرها فيمن يعهد إليه من أعضاء هيئة التدريس بوظائف إدارية فى الأقسام والكليات، وعلى مستوى الجامعة أو المعهد، وأشكال التدريب والإعداد اللازم لضمان التميز فى الأداء.

- تأكيد قواعد عامة لتنظيم ممارسة أعضاء هيئة التدريس لأنواع المهن المختلفة خارج أوقات العمل الرسمى، وضوابط التزامهم بواجباتهم الأكاديمية ومسئولياتهم العلمية والإدارية فى جامعاتهم ومعاهدهم، وعدم طغيان الأنشطة المهنية الخارجية على أى منها.

- ترشيد عمليات الندب والإعارة لأعضاء هيئة التدريس ضماناً للوفاء - أولاً - باحتياجات جامعاتهم ومعاهدهم، واقتراح نظام يحقق ربطهم بمواقع العمل فى مؤسسات الإنتاج والخدمات ذات العلاقة، وذلك كمطلب تخطيطى مهم ينبغى الالتزام به فى برنامج تنمية قدراتهم وخبراتهم.

- تطوير هيكل الرواتب ونظم المكافآت والبدلات لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بما يحقق الارتفاع بالدخل إلى المستويات المتناسبة مع أعبائهم الأكاديمية والإدارية، ويعوضهم عن تكاليف الإعداد والتنمية الذاتية . والمشاركة الفاعلة فى الأنشطة التعليمية والطلابية والبحثية دون حاجة إلى البحث عن مصادر أخرى للدخل لتمكينهم من مواجهة متطلبات الحياة والاحتفاظ بمستوى لائق من المعيشة لهم ولذويهم.

- تقنين نظام للتأمين الطبى والعلاج الشامل لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم وأسرهم.

- **وتتبلور مشروعات التطوير فى هذا المجال فيما يلى:**

١- إعادة هيكلة الأقسام العلمية وتخطيط الهياكل الوظيفية.

٢- إنشاء المركز القومى لتكوين وتنمية وتطوير شئون أعضاء هيئة التدريس.

٤/٣ تطوير الدراسات العليا و البحث العلمى

يشمل هذا المجال القضايا الاساسية التالية :

- الهياكل التنظيمية للدراسات العليا والبحث العلمى.
- التنسيق والتكامل بين سياسة البعثات وخطة التطوير المقترحة.
- الاهتمام بالدراسات البيئية. والدراسات البينية والدراسات المشتركة بين تخصصات مختلفة
- تشجيع الفرق البحثية.
- إيجاد آلية لتحقيق شراكة فعالة بين الجهات البحثية فى منظومة التعليم العالى والمؤسسات المستفيدة خارجها
- دراسة إمكانية قصر برامج الدراسات العليا للماجستير والدكتوراه فى جامعات محددة تتوفر لها الإمكانات العلمية والموارد البشرية القادرة على تقديم مستويات راقية من الدراسات العليا تواكب المستويات العالمية، وتتميز بالقدرة على تطوير تلك البرامج، وتدبير إمكانياتها.
- دراسة فكرة تجميع الدراسات العليا على مستوى الجامعة الواحدة فى كلية متخصصة GRADUATE SCHOOL .
- دراسة فكرة تخصيص فريق من أعضاء هيئة التدريس لمرحلة الدراسات العليا فقط . وذلك فى حالة عدم الأخذ بفكرة تجميع الدراسات العليا فى كلية متخصصة.
- تصميم نظام يضمن قيام كل جامعة ومعهد عال بإعداد خطة بحثية يسهم فى تنفيذها أعضاء هيئات التدريس، وتوفير المتطلبات المالية والمادية اللازمة لتنفيذها.
- تطوير نظم وآليات التنسيق بين أنشطة البحث العلمى فى الجامعات والمعاهد العليا، وبين أنشطة باقى عناصر المنظومة القومية للبحث العلمى المتمثلة فى مراكز ومعاهد وزارة الدولة للبحث العلمى وغيرها من الوزارات والهيئات القومية.
- دراسة إنشاء جوائز للمتميزين فى البحث العلمى على مستوى الكليات والجامعات والمعاهد

- **وتتبلور مشروعات التطوير فى هذا المجال فيما يلى:**

- تطوير نظم وبرامج الدراسات العليا.
- دعم وتنمية نظم وآليات البحث العلمى داخل مؤسسات التعليم العالى

٣/٥ التطوير والتحديث الإدارى وتعميق استخدامات تقنيات المعلومات :

يشمل هذا المجال القضايا الاساسية التالية :

- تطوير الهياكل التنظيمية لمؤسسات التعليم العالى، وتقسيماتها الداخلية.
- تطوير اللوائح والنظم الإدارية والمالية الداخلية، وضمان توفير المرونة، وحرية الحركة المسئولة للتقسيمات الداخلية والمستويات التنظيمية المختلفة، بما يتناسب والمسئوليات والأهداف المطلوب تحقيقها.
- توضيح أبعاد الاستقلال المالى والإدارى للجامعات، وتقنين النظم والقواعد الكفيلة بتحقيق هذا الاستقلال، وتوفير أسس المتابعة والتقييم والمساءلة على أساس النتائج.
- تحديد أسس إنشاء ومعايير تقييم الوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعات والكليات، وتوضيح ضوابط تحقيق التميز فى أنشطتها، وتجنب التكرار بينها وبين الأقسام العلمية والكليات المناظرة.
- دراسة أسس وآليات تفعيل دور المجالس الجامعية، وضمان مباشرتها لاختصاصاتها بحرية مسئولة، ومعايير متابعة وتقييم نتائج أعمالها.
- تطوير مجموعة النظم والأساليب المحققة لوظائف التخطيط الاستراتيجى، والتطوير المستمر، وتنمية العلاقات العلمية محلياً وإقليمياً ودوليا، وذلك على مستوى الجامعة والكليات التابعة، وعلى مستوى المعهد العالى فى إطار من قواعد التنسيق العامة التى يتضمنها القانون الجديد للتعليم العالى.
- تطوير قواعد وشبكات المعلومات، وتعميق استخدام وتوظيف تقنيات المعلومات فى كافة مجالات ومراحل العمل الإدارى بالجامعات والمعاهد العليا والوحدات التابعة.
- مراجعة أوضاع فروع الجامعات، ومدى توفر المقومات الأكاديمية والتعليمية والمادية والبشرية والتنظيمية لقيام تلك الفروع بواجباتها على وجه يحقق التميز والجودة العالية.
- تأكيد وجود مقومات وآليات التدريب والتنمية المستمرة للعاملين فى فروع وتخصصات الإدارة المختلفة بالجامعات والكليات والمعاهد.

- تطوير نظم متميزة لإدارة الموارد البشرية فى الحقل الإدارى بمؤسسات التعليم العالى، والعمل على تقريب المستويات العلمية والمهنية بينهم وبين أعضاء هيئات التدريس ومعاونيهم، لتكوين نسيج متجانس من المهارات والقدرات يساعد على رفع المستوى العام للأداء بمؤسسات التعليم العالى أكاديميا وتقنيا وإداريا .

- **وتتبلور مشروعات التطوير فى هذا المجال فيما يلى:**

١- تحديث الإدارة في منظومة التعليم العالى.

٢- إنشاء المركز القومى لتطوير القيادات الإدارية فى منظومة التعليم العالى.

٦/٣ تطوير وتفعيل العلاقات مع قطاعات الإنتاج والخدمات، وتنمية برامج خدمة البيئة :

يشمل هذا المجال القضايا الاساسية التالية :

- دراسة مدى مناسبة البرامج والمناهج والتخصصات والمقررات وأساليب التعليم والتدريب لاحتياجات قطاعات المجتمع المختلفة وتطوراتها المستقبلية.

- دراسة مدى مناسبة أنماط التعليم العالى، وشروط الالتحاق، ومتطلبات الأداء والدراسة لاحتياجات وأوضاع قطاعات المجتمع المختلفة، وقدراتها على استيعاب الخريجين.

- دراسة مستوى التناسب بين خريجى الجامعات والمعاهد العليا من حيث طبيعة التأهيل العلمى والتدريب العملى والتكوين الذهنى والفكرى وتكامل الشخصية مع متطلبات وتحديات العمل فى مؤسسات المجتمع المختلفة.

- رصد ومتابعة توزيع الخريجين، ومدى توظيفهم فى أعمال تتفق مع أنواع ومستويات الدراسة التى حصلوا عليها، ومدى التوافق مع متطلبات سوق العمل ، ومن ثم إمكانية التعديل والتطوير السريع والإيجابى لتلافى أوجه القصور فى المستويات العلمية والعملية للخريج ، والارتفاع إلى ما يحقق قبول المجتمع وإقباله على هؤلاء الخريجين.

- دراسة مدى توفر نظم وآليات فى مؤسسات التعليم العالى لرصد التحولات فى احتياجات المجتمع، وتطوير برامجها وفعالياتها المختلفة بما يحقق الاستجابة السريعة والإيجابية لتلك التحولات.

- دراسة مدى توفير برامج كافية ومناسبة للدراسات الحرة (لا تؤدى إلى درجات علمية) تُوجَّه لفئات المجتمع الباحثة عن فرص الاستزادة من العلم والمعرفة دون أن يتوفر فيهم الشروط (أو الرغبة) اللازمة للدراسة النظامية.

- دراسة التوسُّع فى استثمار تقنيات التعلم المفتوح والتعليم عن بعد والتعليم المستمر حتى يصل التعليم العالى لكل من يريده ويتحمل تكلفته ممن لم يستطع (أو لم يرغب) فى الالتحاق بالدراسات النظامية بالجامعات والمعاهد العليا.

- دراسة مدى مساهمة مؤسسات التعليم العالى فى خدمة البيئة المحيطة، والمساهمة فى تطويرها والحفاظ عليها من عوامل التلوث المختلفة.

- دراسة مدى مساهمة مؤسسات التعليم الجامعى والعالى فى المشروعات والبرامج القومية الهادفة إلى تحسين الحياة، والارتفاع بمستوى الإنسان المصرى ثقافيا وفكريا وتهيئة المزيد من مصادر المعرفة والتنوير.

- **وتتبلور مشروعات التطوير فى هذا المجال فيما يلى:**

١- تعميق ترابط مؤسسات التعليم العالى بقطاعات الإنتاج والخدمات.

٢- إنشاء مركز لتوظيف ومتابعة خريجى مؤسسات التعليم العالى.

٣/٧ تطوير وتفعيل العلاقات الخارجية والتعاون الدولى :

يشمل هذا المجال القضايا الأساسية التالية :

- إعادة صياغة علاقات مؤسسات التعليم العالى بالمنظمات والمؤسسات التعليمية العربية والأجنبية الإقليمية والدولية.
- مراجعة الاتفاقيات المعقودة بين مؤسسات التعليم العالى المصرية وبين جهات مماثلة عربية أو أجنبية، وتقييم مدى تطبيقها، ومستوى الاستفادة النسبية منها ومجالاتها، وسبل تفعيلها.
- تنمية قدرة مؤسسات التعليم العالى على مواجهة متطلبات العولمة، وتعميق اتصالها بالمصادر العالمية لمواكبة التطور العلمى والتقنى والبحثى فى مجالات التعليم العالى.
- توسيع شبكات الاتصال والتفاعل لأعضاء هيئة التدريس والباحثين والطلاب بنظرائهم فى الجامعات والمعاهد الأجنبية.
- التوسع فى تيسير مشاركات أعضاء هيئة التدريس فى المؤتمرات والندوات الدولية والمعارض العلمية والتكنولوجيا .

- **يتبلور مشروع التطوير فى هذا المجال على النحو التالى:**

- تنمية التبادل والتعاون العلمي والبحثى مع مؤسسات التعليم العالى بالخارج. والاستفادة من العلماء المصريين فى الخارج

٨/٣ تطوير وتفعيل نظم وآليات تعميق الأنشطة الطلابية وتحسين منظومة الحياة الجامعية :

يشمل هذا المجال القضايا الاساسية التالية :

- تنمية الأنشطة الطلابية على الأصعدة الرياضية والثقافية والفنية وإعطاؤها وزناً نسبياً فى تقييم أداء الطالب.
- تطوير نظم الريادة والتوجيه من جانب أعضاء هيئة التدريس للطلاب، وتنمية المشاركة الطلابية فى بناء وتسيير الأسر والجمعيات العلمية والثقافية.
- زيادة دور الطلاب فى إدارة وتشغيل المرافق الطلابية، والمشاركة فى اتخاذ القرارات ذات الصلة بالطلاب فى مجالس المؤسسات التعليمية المختلفة.
- تشجيع الطلاب على ممارسة الحياة الجامعية الصحيحة، وتنمية المنافسة الصحية بينهم فى الفعاليات البحثية والعلمية والثقافية
- تعميق الإنتماء القومى و القيم الأصيلة ، وتنمية روح الفريق والشخصية المتكاملة .

- **يتبلور مشروع التطوير فى هذا المجال فيما يلى:**

- التنمية الثقافية والفنية والرياضية والرعاية الاجتماعية للطلاب.

٩/٣ رعاية المتفوقين والموهوبين وتأهيلهم.

يشمل هذا المجال القضايا الأساسية التالية :

- طرق تحديد الموهوبين وذوى القدرات الخاصة من الشباب فى المرحلة الجامعية الأولى وما بعدها .
- نظم تعليم المتفوقين وذوى القدرات الخاصة فى المرحلة الجامعية التى تتناسب مع واقع الجامعات المصرية ومراكز التميز بها.
- ضوابط وآليات التنفيذ لنظم رعاية المتفوقين والموهوبين وتأهيلهم.

- **يتبلور مشروع التطوير فى هذا المجال فيما يلى:**

- تنمية برامج التميز لرعاية المتفوقين والموهوبين.

١٠/٣ إنشاء مراكز التميز العلمى والبحثى.

يشمل هذا المجال القضايا الأساسية التالية :

- تحديد مقومات ومواصفات مراكز التميز العلمى والبحثى فى منظومة التعليم العالى.
- دور مراكز التميز فى مجالات العلوم المستقبلية والدراسات البيئية.
- تأهيل مراكز التميز العلمى والبحثى لتصبح قاطرة للتطوير المستمر لمنظومة التعليم العالى.
- دراسة إمكانية تجميع وتركيز المراكز البحثية المتخذة شكل وحدات ذات طابع خاص فى شكل مركز بحثى متكامل على مستوى الجامعة الواحدة، أو فى شكل مركز تميُّز علمى.

● **يتبلور مشروع التطوير فى هذا المجال فيما يلى:**

- دعم وإنشاء مراكز التميز العلمى والبحثى فى مؤسسات التعليم العالى وإعداد خريطة لها.

٣/١١ اقتصاديات وتمويل التعليم العالى :

يشمل هذا المجال القضايا الأساسية التالية :

- المسئولية التضامنية للمجتمع بجميع فئاته ومؤسساته فى تمويل منظومة التعليم العالى.
- توفير مصادر إضافية لتمويل منظومة التعليم العالى .
- دراسة معدلات الإنفاق على التعليم العالى كنسبة من الدخل القومى، ومقارنتها بالنسب فى الدول المماثلة لمصر، من حيث الأوضاع والمستويات الاقتصادية والاجتماعية، وأنماط توزيع الإنفاق على مجالات وعناصر النظام التعليمى المختلفة ومتوسط نصيب الطالب مباشرة (ما يخص العملية التعليمية والخدمات الطلابية)، ودراسة تكلفة الإنفاق على التطوير والتحديث فى النظام التعليمى كنسبة من إجمالى الإنفاق.
- سبل ومجالات ترشيد الإنفاق فى منظومة التعليم، واحتمالات تحقيق معدلات أفضل من الكفاءة الداخلية للنظام نتيجة لذلك.
- تقدير الاحتياجات الكلية للتمويل اللازمة لتنفيذ برامج التطوير والتحديث، ومدى قدرة مصادر التمويل الحالية على تدبيرها، ودراسة مصادر التمويل الإضافية، وتنمية موارد مؤسسات التعليم العالى المختلفة من خلال استثمار إمكاناتها العلمية والتقنية والبحثية فى تقديم الخدمات الاستشارية والتدريبية والبحثية وتطوير التقنيات لمنظمات الإنتاج والخدمات، وبحث سبل وآليات تعظيم مساهمات قطاعات الإنتاج والخدمات فى التمويل.
- ترشيد مجانية التعليم فى مؤسسات التعليم العالى الحكومية، وضمانها لمستحقيها، لتحقيق مزيد من الفعالية والالتزام من جانب الطلاب، وتحقيق العدالة فى توزيع فرص التعليم المجانى بالتناسب مع القدرات الذهنية للطلاب وكفاءتهم فى الأداء.
- دراسة العائد الاقتصادى والاجتماعى لمخرجات التعليم العالى بالقياس إلى التكلفة والاستثمارات واستشراف مجالات التطوير لتحسين ذلك العائد.

- **يتبلور مشروع التطوير فى هذا المجال فيما يلى:**

- تنمية مصادر إضافية ومتعددة لتمويل التعليم العالى وترشيد مجالات الإنفاق.

١٢/٣ تقييم الأداء والإعتماد فى ظل نظام الجودة الشاملة

يشمل هذا المجال القضايا الأساسية التالية :

- إرساء أسس وقواعد نظام متكامل لتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس بصفة دورية وشاملة لكافة عناصر العمل . من إعداد للمواد التعليمية ، التدريس والمشاركة فى العملية التعليمية ، المشاركة فى الأعمال البحثية والاستشارية فى خدمة المجتمع وقضايا التنمية، المشاركة فى الأنشطة الإجتماعية والإرشاد العلمى ورعاية الطلاب وريادتهم ، ومباشرة الأعباء الإدارية التى قد يكلف بها بعضهم .

- تصميم وتفعيل نظام للتقييم المستمر للأداء الكلى للمؤسسة التعليمية، وكذا لكل عنصر من عناصر الأداء.

- **يتبلور مشروع التطوير فى هذا المجال فيما يلى:**

- إنشاء نظام قومى لضمان الجودة والاعتماد.

- إنشاء النظام القومى لتعادل المؤهلات.

٤- قائمة مجالات ومشروعات التطوير :

١- مجال التطوير التشريعى والمؤسسى وإعادة هيكلة المنظومة القومية للتعليم العالى :

-مشروع إعداد تشريع جديد للتعليم العالى .

- مشروع إعداد خريطة جديدة لمنظومة التعليم العالى .

- مشروع تطوير وإعادة هيكلة كليات التربية وإعداد المعلمين .

٢- مجال تطوير النظم والبرامج والموارد والتقنيات التعليمية :

- مشروع إنشاء مركز قومى لتطوير التقنيات والوسائل التعليمية وتطوير نظم وآليات الاختبار .

- مشروع التطوير الشامل للبرامج والمناهج الدراسية والبرامج التدريبية .

- مشروع نظم الالتحاق بالتعليم العالى .

- مشروع تطوير المكتبات ومصادر المعلومات والموارد التعليمية .

- مشروع تطوير المعاهد العليا والمتوسطة .

- مشروع تطوير نظم وبرامج وتقنيات التعليم المفتوح وأنماط جديدة من التعليم العالى.

- مشروع تعميق استخدام تقنية المعلومات وتطوير نظم دعم اتخاذ القرار وشبكة الجامعات والمعاهد العليا .

٣- مجال تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والفئات المعاونة وتطوير الأداء والهياكل الوظيفية :

-مشروع إعادة هيكلة الأقسام العلمية وتخطيط الهياكل الوظيفية .

- مشروع إنشاء المركز القومى لتكوين وتنمية وتطوير شئون أعضاء هيئة التدريس .

٤- مجال تطوير الدراسات العليا والبحث العلمى :

- مشروع تطوير نظم وبرامج الدراسات العليا

- مشروع دعم وتنمية نظم وآليات البحث العلمى.

٥- مجال التطوير والتحديث الإدارى وتعميق استخدامات تقنيات المعلومات :

-مشروع تحديث الإدارة فى منظومة التعليم العالى .

- مشروع إنشاء المركز القومى لتطوير القيادات الإدارية فى منظومة التعليم العالى .

٦- مجال تطوير وتفعيل العلاقات مع قطاعات الإنتاج والخدمات وتنمية برامج خدمة البيئة :

- مشروع تعميق ترابط مؤسسات التعليم العالى بقطاعات الإنتاج والخدمات .

- مشروع إنشاء مركز لتوظيف ومتابعة خريجى مؤسسات التعليم العالى .

٧- مجال تطوير وتفعيل العلاقات الخارجية والتعاون الدولى :

-مشروع تنمية التبادل والتعاون العلمى والبحثى مع مؤسسات التعليم العالى بالخارج والاستفادة من العلماء المصريين فى الخارج .

٨- مجال تطوير وتفعيل نظم وآليات تعميق الأنشطة الطلابية وتحسين منظومة الحياة الجامعية :

-مشروع التنمية الثقافية والفنية والرياضية والرعاية الاجتماعية للطلاب .

٩- مجال رعاية المتفوقين والموهوبين وتأهيلهم :

-مشروع تنمية برامج التميز لرعاية المتفوقين والموهوبين .

١٠- مجال إنشاء مراكز التميز العلمى والبحثى :

-مشروع إنشاء ودعم مراكز التميز العلمى والبحثى فى مؤسسات التعليم العالى وإعداد خريطة لها .

١١- مجال اقتصاديات وتمويل التعليم العالى :

- مشروع تنمية مصادر إضافية متعددة لتمويل التعليم العالى وترشيد مجالات الإنفاق .

١٢- مجال تقييم الأداء والاعتماد في ظل نظام الجودة الشاملة :

- مشروع إنشاء نظام قومى لضمان الجودة والاعتماد .
- مشروع نظام قومى لتعادل المؤهلات .

٥- المشروعات المقترحة للتطوير

المشروع الأول

إعداد تشريع جديد للتعليم العالى

الوصف العام للمشروع:

- إعداد تشريع جديد للتعليم العالى، يشمل المبادئ الأساسية المنظمة للجامعات والمعاهد وينظم كافة شئونها الأكاديمية والإدارية والمالية ، ويؤكد التمايز فيما بينها من خلال اللوائح الخاصة.

الغرض من المشروع:

- إعداد قانون عام جديد يحل محل القوانين القديمة المتعددة لمختلف أنواع التعليم العالى.
- وجود أشكال وهياكل جديدة للمؤسسات التعليمية تتوافق مع المتغيرات العلمية مثل الجامعات التخصصية والكليات الجامعية والتخصصات البينية.
- تحقيق الاستقلال المالي والإداري في ظل نظام فعال لتقييم الأداء.
- تطبيق نظام قومى محايد لاعتماد المناهج والمقررات والدرجات العلمية التى تقدمها مختلف مؤسسات التعليم العالى.

متطلبات التنفيذ:

- تطوير الهياكل التنظيمية لكافة مؤسسات التعليم العالي للتوافق مع متطلبات التطوير.
- إعادة هيكلة الأقسام العلمية.
- توصيف واجبات ومسئوليات أعضاء هيئة التدريس وشروط التعيين والترقي.
- إعادة صياغة فلسفة الإدارة الجامعية وأهدافها وآلياتها.
- التأكيد على التنوع والتميز للمؤسسات التعليمية.
- تشجيع التعلم مدى الحياة من خلال سلم تعليمي مرن يمكن الطلاب من استكمال التأهيل.
- التواصل بين المؤسسات التعليمية وقطاعات الإنتاج والخدمات وتلبية حاجة المجتمع.
- تطبيق نظم وآليات تقييم الأداء وضبط الجودة.

المشروع الثانى

إعداد خريطة جديدة لمنظومة التعليم العالى

الوصف العام للمشروع:

- دراسة العدد الأمثل للجامعات والمعاهد العليا المطلوبة خلال الخطة حتى سنة ٢٠١٧ وتوزيعها على المحافظات المختلفة بالتناسب مع التوزيع السكاني والمتوقع.

الغرض من المشروع:

- زيادة الطاقة الاستيعابية في التعليم العالي على أساس الكيف وليس الكم.
- توزيع تخصصات التعليم العالي بما يراعي الحجم والموارد والتوزيع الجغرافي للسكان.
- الخروج عن النمطية في أشكال وصور التعليم العالي بالتوافق مع ظروف سوق العمل البيئية.

مكونات المشروع:

- دراسة طبيعة الموارد وتوزيعها علي كافة مناطق الجمهورية.
- دراسة معدلات النمو السكاني واحتياجات المجتمع على المستوى القريب والمستوى البعيد (أعداد السكان ونسب الطلاب في مرحلة التعليم بعد الثانوي).
- دراسة التخصصات التأهيلية وفق طبيعة الموارد المتاحة في كل منطقة جغرافية.
- اقتراح أعداد وأشكال الجامعات والمعاهد العليا المطلوبة، ودراسة متطلبات المشروع وأولويات التنفيذ.

المشروع الثالث

تطوير وإعادة هيكلة كليات التربية وإعداد المعلمين

الوصف العام للمشروع:

- إعداد جديد للمعلم ليوائم الاحتياجات المستقبلية المطلوبة في خطط التطوير، والارتقاء بمستواه حتى يقوم بدوره المطلوب في تطوير العملية التعليمية.

الغرض من المشروع:

- تدارك الآثار الناجمة عن التوسع في قبول أعداد كبيزة من طلاب المرحلة الثانوية في كليات التربية التي لا تتوافر لها الإمكانات البشرية والمعملية في التخصصات الفنية والتطبيقية.
- ضرورة الارتقاء بدور كليات التربية في تأهيل وتنمية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة بحيث تكون الدراسة بها ملزمة لكافة القائمين بالتدريس قبل تعيينهم.
- تكوين وتنمية كوادر هيئات التدريس بكليات التربية لمواكبة خطط التطوير وإيفادهم إلى الدول المتقدمة في التخصصات التي تتطلبها المرحلة الجديدة.

المشروع الرابع

إنشاء مركز قومى لتطوير التقنيات والوسائل التعليمية وتطوير نظم وآليات الاختبار

الوصف العام للمشروع:

- تصميم الهيكل التنظيمي للمركز المقترح، وتحديد الأنشطة والمهام التي يقــوم بــها، واختيار التجهيزات والتقنيات المناسبة، وتحديــد الاحتياجــات مــن المتخصصيــن، وتصميم البرامج التأهيلية والتدريبية لتكوين الهيكل الوظيفي اللازم للمركز، وتصميــم كافة النظم الإدارية والمالية للمركز.

الغرض من المشروع:

- التوسع في حوسبة منظومة التعليم العالي إداريا وتدريسيا وبحثيا.

المشروع الخامس

التطوير الشامل للبرامج والمناهج الدراسية والبرامج التدريبية

الوصف العام للمشروع:

- القيام بمراجعة شاملة للبرامج والمناهج والمقررات الجديدة المتوافقة مع التطورات العلمية والتقنية المعاصرة مع الأخذ في الاعتبار التطورات المستقبلية.

الغرض من المشروع:

- مواكبة المناهج مع أهداف خطط التنمية الشاملة للدولة.
- مسايرة التقدم التكنولوجي والتراكم المعرفي ، مع التركيز على بلوغ مستوى عالمي.
- إيجاد رؤى جديدة لمحتويات مناهج التعليم تتوافر فيها مقومات التحديث والتفاعل والارتباط مع متطلبات سوق العمل ومواقع الإنتاج والخدمات.
- التمهيد لتطبيق نظام قومي لتعادل المؤهلات الدراسية.
- التمهيد لتطبيق نظام الاعتماد للمناهج والمقررات الدراسية.

متطلبات التنفيذ:

- العمل على خلق الفرص لتطور تخصصات جديدة سواء في الدراسة أو البحث تتلاءم مع متطلبات العصر.
- تشجيع تطوير المناهج الثنائية وتقديم نوعية متميزة من البرامج التعليمية القائمة على التكامل في الكليات والأقسام ، بحيث تخدم هذه البرامج سوق العمل.
- إعادة تنظيم السياق التدريسي بما يتيح تطبيق الساعات المعتمدة.
- وضع برامج للعلوم الحديثة والمستقبلية في ضوء نظام تعليمي يتيح للطلاب دراسة مناهج إجبارية وأخرى اختيارية.
- تشجيع الأقسام على التجديد المتقن لمحتويات مناهج كل العلوم الأساسية والعلوم التطبيقية وأهمية التغيير المستمر في المقررات.
- تختص كل جامعة ومعهد بتخطيط وتنظيم عملية التطوير الشامل وتحديد إجراءاتها ووضع قواعد اعتمادها في ضوء توجهات عامة تتوافق مع مطالب الاعتماد Accreditation والخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم.

المشروع السادس

تطوير نظم الالتحاق بالتعليم العالى

الوصف العام للمشروع:

- مراجعة نظم القبول للجامعات وتطويرها بحيث تقوم على أساس قياس قدرات الطلاب الملتحقين بالتخصصات المختلفة وميولهم ، بجانب مجموع الدرجات كمعيار من معايير المفاضلة.
- توجيه وإرشاد الطلاب نحو التعليم الأكاديمي أو التعليم التطبيقي بناء على مقاييس حقيقية تساعد على التفوق.

الغرض من المشروع:

- تأهيل القوى البشرية بما ينقل المجتمع المصري لمصاف مجتمعات الدول المتقدمة.
- الحد من التضخم غير المطلوب في حجم الطلب على التعليم الجامعي أو التخصصات التي لا تتواءم مع احتياجات سوق العمل.
- تحقيق فرص أفضل لاستكشاف الموهوبين والمتفوقين ورعايتهم وتنمية قدراتهم.

المشروع السابع

تطوير المكتبات ومصادر المعلومات والموارد التعليمية

الوصف العام للمشروع:

- مراجعة وتقييم أوضاع المكتبات بالجامعات والمعاهد العليا، وإعداد مخطط استراتيجي لتطويرها من حيث التقنيات المستخدمة، والتنظيمات الفنية والإدارية، وآليات العمل، ومصادر ووسائل تمويل عملية التزيد بالمعلومات وربطها بشبكات المعلومات الوطنية والعالمية، وتنسيقها في شبكة وطنية متكاملة.

الغرض من المشروع:

- فتح قنوات حديثة علي مصادر المعرفة لرفع مستوى العملية التعليمية، ودعم أسلوب التعليم ليقوم على البحث والاطلاع.
- إدخال الوسائل التعليمية الحديثة ضمن مكونات المكتبة لإتاحة التعلم الذاتي ومراجعة المقررات والمواد الدراسية للطلاب في أي وقت.
- توفير المراجع العلمية والكتب والدوريات والمجلات العلمية ومراعاة الطاقة الاستيعابية وفق المعايير العالمية.

متطلبات التنفيذ:

- إدخال نظام المكتبة الإلكترونية وتعميمها على مستوى الكليات والمعاهد.
- تزويد المكتبة بالوسائط الحديثة لتداول المعرفة وشبكة الإنترنت والاهتمام بتوفير سبل الراحة بها وحسن تأثيثها وظيفيا.
- ربط المكتبات بعضها ببعض بشبكة اتصالات متقدمة والربط بالمكتبات الوطنية والعالمية.
- تطوير مفهوم عمل المكتبات الجامعية في نشر المعرفة وتنشيط البحوث.
- تدريب الكوادر العاملة في المكتبات على النظام الجديد ، والاهتمام بالتدريب المستمر محليا وخارجيا.

المشروع الثامن

تطوير المعاهد العليا والمتوسطة

الوصف العام للمشروع:

- يشمل المشروع اختيار عينة من المعاهد العليا والمتوسطة، ويتم مراجعة أوضاعها كاملة من حيث التنظيم والإمكانات المتاحة وهيئات التدريس والبرامج والمقررات والوسائل التعليمية ونظم القبول والاختبارات ومستوى التجهيزات المتاحة، ثم إعداد برامج متكاملة لتطويرها على أسس علمية سليمة باعتبارها نماذج يتم تعميمها بعد ذلك.

الغرض من المشروع:

- استشعار التعليم العالي لمتغيرات التكنولوجيا.
- تحسين ورفع مستوى الجودة القائمة على المهارة والقدرات التنافسية.
- تلبية احتياجات سوق العمل محليا وفي نطاق الامتداد الطبيعي خارج مصر.
- إزالة الضغوط الاجتماعية والعلل النفسية التي نشأت بسبب عدم التعريف بأهمية هذه النظم التعليمية في تنمية الاقتصاد القومي.
- إتاحة فرص متنوعة من التعليم العالي المتميز لمن فاته فرصة الالتحاق بالتعليم الجامعي.

المشروع التاسع

تقييم وتطوير نظم وبرامج وتقنيات التعليم المفتوح وأنماط جديدة من التعليم العالى

الوصف العام للمشروع:

- مراجعة نظم وفعالية ومستوى التطور التقني والتمايز عن الكليات التقليدية في برامج التعليم المفتوح القائمة، وبحث أسباب القصور ومواطن الضعف فيها، ثم تصميم نموذج متطور للتعليم المفتوح شاملا كافة العناصر التقنية والإدارية وأسس وقواعد قبول الطلاب ونوعيات البرامج المقترحة والإطار التنظيمي المناسب.

الغرض من المشروع:

- إتاحة فرص التأهيل العالي لكل من يرغب في رفع مستواه الاقتصادي والاجتماعي.
- توفير فرص والتعلم مدى الحياة.
- التوافق مع متغيرات السوق والتكنولوجيا.
- رفع الضغط على الالتحاق بالجامعات في ظل استمرار الإمكانات المحدودة المتوفرة لها.

متطلبات التنفيذ:

- التوسع في نظم التعليم الحديثة كالتعلم عن بعد والتعليم المستقل والتعليم التعاقدى، وذلك لخدمة من يرغبون فى رفع كفاءتهم العلمية ويستطيعون تحمل تكاليفها.
- تجهيز البرامج التعليمية اللازمة لهذه النظم التعليمية إما عن طريق الاستعانة بالخبرة المحلية أو بالمشاركة مع إحدى الجامعات المتخصصة.
- النظر في إلغاء أنظمة الانتساب والانتساب الموجه ، والتوسع في أنظمة التعليم المفتوح والتعلم عن بعد تدريجيا، بما يؤدي إلى زيادة مشاركة الطلاب في تكاليف العملية التعليمية.

المشروع العاشر

تعميق استخدام تقنية المعلومات وتطوير نظم دعم اتخاذ القرار وشبكة الجامعات والمعاهد العليا

الوصف العام للمشروع:

- تطوير قواعد وشبكات المعلومات وتعميق استخدام وتوظيف تقنيات المعلومات في كافة مجالات ومراحل العمل الإداري بالجامعات والمعاهد العليا والوحدات التابعة.
- تطوير نظم متميزة لإدارة الموارد البشرية في المؤسسات التعليمية.
- المعاونة في تفعيل نظام التقييم المستمر للأداء الكلي للمؤسسة التعليمية.
- استثمار تقنيات المعلومات والاتصال في تطوير تقنيات التعليم ، وابتكار أشكال جديدة من وسائل التعليم والبحث والتعلم.
- ربط جميع مؤسسات التعليم العالي بشبكة اتصالات متقدمة وربطها بقواعد المعلومات الوطنية والعالمية.
- تطوير قنوات نقل البيانات والمعلومات بين جهات التنفيذ والأجهزة المركزية المسئولة عن متابعة تنفيذ السياسات القومية.

الغرض من المشروع:

- إدخال تكنولوجيا المعلومات والوسائط المتعددة في الكليات والمعاهد مما يساعد على تطوير العملية التعليمية، وإتاحة وسيلة تعليمية حديثة لأعضاء هيئة التدريس والطلاب تمكنهم من التعلم الذاتي من خلال البحث عن المعلومات واستخراجها وتوظيفها.
- تبادل البيانات والمعلومات بين الكليات والمعاهد بالصوت والصورة وعرضها على الطلبة والدارسين من خلال أجهزة العرض الخاصة التي يمكن تركيبها في قاعات المحاضرات.
- تعميم الاستفادة من الكفاءات العلمية المتميزة فى التعليم، ونقلها من مواقع التميز إلى المواقع التي تفتقر إليها.
- الاستفادة من المعلومات والبيانات المتوافرة على شبكة الانترنت العالمية، والاطلاع على التكنولوجيا الحديثة وتوظيفها فى إعداد المواد التعليمية.
- إتاحة الفرصة للدارسين للاستفادة من المعلومات المسجلة فى الأوقات التي تناسب ظروفهم وأوقاتهم.
- توفير إمكانية الاتصال المباشر بين المواقع المشتركة ، وإمكانية عقد المؤتمرات واللقاءات بين المواقع، وكذلك نشر القرارات السريعة بين العمداء دون الحاجة للانتقال.

المشروع الحادى عشر

إعادة هيكلة الأقسام العلمية وتخطيط الهياكل الوظيفية

الوصف العام للمشروع:

- مراجعة أسس إنشاء الأقسام العلمية وتقييم الأقسام الحالية من حيث اتفاقها مع التخصصات العلمية المعاصرة وحركة التطوير العلمي.
- واعداد أسس تشكيل الهياكل الوظيفية بالأقسام لتحقيق التوازن والتكامل في حدود الاحتياجات الواقعية وحجم النشاط وأعداد الطلاب.
- إعادة تشكيل الأقسام العلمية وفق تلك الأسس بعد اعتمادها من مجالس الجامعات والمعاهد.

متطلبات التنفيذ:

- تشكل لجنة في كل جامعة ومعهد تضم عناصر متميزة من أعضاء هيئات التدريس لوضع أسس إعادة هيكلة الأقسام العلمية، وتسيير عملية التطوير التي تتولاها الوحدات الجامعية المختلفة، ومراجعة وتقييم مقترحات التطوير والهياكل الوظيفية الجديدة، وترفع توصياتها لمجلس الجامعة لإقرار التعديلات المتفق عليها.
- يفضل الاستعانة بآراء خبراء خارجيين من جامعات أجنبية والاستئناس بآراء الجمعيات العلمية والأكاديميات ومراكز البحث العلمي والاتحادات والنقابات المهنية المعنية.

المشروع الثاني عشر

إنشاء المركز القومي لتكوين وتنمية وتطوير شئون أعضاء هيئة التدريس

الوصف العام للمشروع:

- إعداد الدراسات التنظيمية والفنية لإنشاء المركز وبيان الهيكل التنظيمي والوظيفـــي، واقتراح الأنشطة والإجراءات ونظم العمل به، واقتراح التجهيزات والمعدات والتقنيات الضرورية.

الغرض من المشروع:

- خلق بيئة تعلم تتسم بالتفاعل والنشاط وإدراك احتياجات مجتمع التعليم العالي.
- الوعي بدور القدوة العلمية والأخلاقية في تنمية عضو هيئة التدريس.
- الاهتمام بتعظيم القيم والأصالة والوطنية.
- العمل على تنمية المهارات الفكرية والإبداعية والابتكارية لعضـــو هيئـــة التدريـــس الناشئ حتى يصبحوا منتجين وموظفين للمعرفة.
- تطوير هيكل الرواتب ونظم المكافآت والبدلات لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيـــهم، بما يحقق الارتفاع بدخولهم إلى المستويات المتناسبة مع أعبائهم الأكاديمية والإدارية، ويعوضهم عن تكاليف الإعداد والتنمية الذاتية ، ويسمح لهم بالاستقرار في أعمالـــهم الأساسية ، والمشاركة الفاعلة في الأنشطة التعليمية والطلابية والبحثية، دون حاجـــة إلى البحث عن مصادر أخرى للدخل لتمكينهم من مواجهة متطلبات الحياة، والاحتفاظ بمستوى لائق من المعيشة لهم ولذويهم.
- تطوير نظام لتفرغ أعضاء هيئة التدريس للقيـــام ببحـــوث مبتكـــرة فـــي مجـــالات اختصاصهم ، ووضع الضوابط الكفيلة بضمان الجودة ، واستثمار ناتج تلك البحـــوث في استخدامات أكاديمية وتطبيقات عملية تفيد المجتمع وسوق العمل.
- الاهتمام بالرعاية الاجتماعية والصحية لأعضاء هيئة التدريس وتوسيع مظلة التـــأمين الطبي والعلاج الشامل لأعضاء هيئات التدريس ومعاونيهم وأسرهم.

المشروع الثالث عشر

تطوير نظم وبرامج الدراسات العليا

الوصف العام للمشروع:

- ربط البحث العلمي والدراسات العليا واحتياجات خطة التنمية الشاملة للدولة والموارد.
- تطوير الدراسات العليا والبحث العلمي وترشيد استغلال الإمكانات البحثية.

متطلبات التنفيذ:

- دراسة إمكانية قصر برامج الدراسات العليا للماجستير والدكتوراه في جامعات محددة تتوفر لها الإمكانات العلمية والموارد البشرية القادرة على تقديم مستويات راقية من الدراسات العليا تقارب المستويات العالمية وتتميز بالقدرة على تطوير تلك البرامج وتدبير إمكانياتها.
- دراسة فكرة تجميع الدراسات العليا على مستوى الجامعة الواحدة في كلية متخصصة Graduate School تبنى على أساس النظام الشبكي (كلية بدون جدران).
- دراسة كيفية مساهمة البحوث والدراسات العليا في خدمة البيئة المحيطة ، والمساهمة في تطويرها وحل مشكلات قطاع الإنتاج والخدمات.
- دراسة مدي مساهمة خطط البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات والمعاهد في المشروعات والبرامج القومية الهادفة إلى تحسين الحياة ، والارتفاع بمستوى الإنسان المصرى ثقافيا وفكريا وتهيئة المزيد من مصادر المعرفة والتنوير.

المشروع الرابع عشر

دعم وتنمية نظم وآليات البحث العلمى

الوصف العام للمشروع:

- تصميم نظام يعاون كل جامعة ومعهد عال بإعداد خطة بحثية تتضمن أهداف محددة وآليات التنفيذ وأدوار الباحثين وأعضاء هيئة التدريس ، وتقدر المتطلبات المالية والمادية اللازمة.

الغرض من المشروع:

- التنسيق بين سياسات البحث العلمي في الجامعات والمؤسسات وتشجيع التعاون بينهم.
- التنسيق والتكامل بين سياسة البعثات وخطة التطوير المقترحة.
- تفعيل الهياكل التنظيمية للدراسات العليا والبحث العلمي.
- الاهتمام بالدراسات البيئية والبحوث التي تخدم المجتمع.
- تشجيع الفرق البحثية التي تضم تخصصات مختلفة.

متطلبات التنفيذ:

- دراسة إنشاء جوائز للمتميزين في البحث العلمي على مستوى الجامعات والكليات والمعاهد.
- تطوير نظام المنح والمساعدات المالية بما يسمح لأعضاء هيئة التدريس القيام بأبحاث تطوير المناهج والمقررات والمواد التعليمية باستخدام الوسائط المتعددة وتقنيات التعليم المتطورة.
- تطوير نظم وآليات التنسيق بين أنشطة البحث العلمي في الجامعات والمعاهد العليا وبين أنشطة باقي عناصر المنظومة القومية للبحث العلمي الممثلة في مراكز ومعاهد وزارة الدولة للبحث العلمي وغيرها من الوزارات والهيئات القومية.

المشروع الخامس عشر

تحديث الإدارة فى منظومة التعليم العالى

الوصف العام للمشروع:

- مراجعة الهياكل التنظيمية والإجراءات والقواعد ونظم العمل في مختلف إدارات الجامعة وعلاقاتها بالوحدات التابعة (الكليات) ، وتقييم الوحدات ذات الطابع الخاص ، وتحليل الهياكل الوظيفية ومستويات الكفاءة ، واقتراح التطوير التنظيمي والإداري الشامل وبيان متطلباته البشرية والمادية.
- تطوير الإدارة الجامعية بهدف تحقيق سرعة ودقة تداول البيانات الخاصة بالعملية التعليمية بهدف تعظيم الاستفادة من القدرات والإمكانيات وحسن توزيعها.

الغرض من المشروع:

- زيادة كفاءة الإمكانيات المادية والبشرية ، وتحقيق الفعالية في الاستفادة من الموارد المالية والتقليل من الإهدار في الإنفاق.
- تطبيق نظم الإدارة الحديثة في الإدارة الجامعية بما يتيح تحويل كل مدخلات وبيانات المنظومة التعليمية في داخل نظام آلي يسمح ويساعد على اتخاذ القرار في الوقت المناسب.
- ميكنة تسجيل بيانات الطلاب ونتائج الامتحانات والاختبارات بما يتيح تطبيق نظام الساعات المعتمدة أينما وجدت ضرورته.
- وضع نظام مستندى دقيق يصلح للإدخال على الحاسب الآلي يهدف إلى ترشيد الإنفاق والتقليل من الإهدار في المصروفات.
- تطبيق نظم وآليات ضبط الجودة وتوكيدها ضمن البرنامج المالي والإداري بهدف إحكام الربط بين جميع عناصر منظومة التعليم العالي والإدارة الحاكمة، وتحقيق توازن بين الموارد والأداء.

متطلبات التنفيذ:

- إنشاء مجلس أمناء بكل جامعة لمعاونة مجلس الجامعة ورئاستها في وضع السياسات ومتابعة تنفيذ الخطط والبرامج.

- تطوير الهيكل الإداري بما يسمح بإنشاء وحدة للبحوث والتطوير والمراقبة لتطوير كل عناصر العمل الجامعي.
- الفصل في الهيكل الجامعي بين الوحدات الإدارية والوحدات التعليمية والوحدات الخدمية.
- يراعى في تصميم عملية التحديث أن تستوعب تخزين البيانات والمعلومات وأرشفتها واسترجاعها، كما تضم البرمجيات اللازمة لتحليل المعلومات للوصول إلى أفضل القرارات التي تؤدي إلى حسن الاستفادة من الموارد والوصول بالأداء الإداري إلى المستويات العالمية.

المشروع السادس عشر

إنشاء المركز القومي لتطوير القيادات الإدارية في منظومة التعليم العالى

الوصف العام للمشروع:

- التدريب المستمر للقيادات الجامعية وأعضاء هيئة التدريس على كافة المستويات وبكافة السبل.
- تطوير مجموعة النظم والأساليب المحققة لوظائف التخطيط الاستراتيجي والتطوير المستمر.

الغرض من المشروع:

- يهدف المشروع إلى تكوين قدرة قومية على مستوى عال من الكفاءة لإعداد وتدريب وتنمية القيادات الإدارية الجامعية (رؤساء الجامعات ونوابهم وعمداء الكليات والوكلاء ورؤساء الأقسام العلمية وأمناء الجامعات ومديري الإدارات الأساسية ومن في حكمهم بالمعاهد).
- يتضمن المشروع تصميم البناء التنظيمي والوظيفي للمركز المقترح، وبيان البرامج والأنشطة الرئيسية وإجراءات العمل والعلاقات مع الجامعات والمراكز المختلفة، وأسس تقدير تكلفة الخدمات التي يقوم بها وأسلوب التعامل مع الجهات المستفيدة ومصادر التمويل.
- **متطلبات التنفيذ:**

- جعل التدريب المستمر أساسا للترقية في المواقع والمناصب القيادية ، وضرورة أن يشمل هذا العاملين بالجهاز الإداري والفني والمعاون بالجامعة.

المشروع السابع عشر

تعميق ترابط مؤسسات التعليم العالى بقطاعات الإنتاج والخدمات

الوصف العام للمشروع:

- تصميم نظام شامل يحقق الترابط بين الجامعات والمعاهد وبين قطاعات الإنتاج والخدمات لأغراض التدريب الطلابي، وتنمية أعضاء هيئة التدريس، والاستعانة بالممارسين في التدريس، وتنظيم البحوث والاستشارات والخدمات العلمية والتقنية التي تقدمها الجامعات والمعاهد للمساهمة في حل مشكلات الإنتاج وتطوير القدرات الإنتاجية، وتحديد السبل والآليات وأسس المشاركة في التمويل وعائد البحوث والمنتجات التقنية.

الغرض من المشروع:

- إيجاد رؤى جديدة لمحتويات مناهج التعليم تتوافر فيها مقومات التحديث والتفاعل والارتباط مع متطلبات سوق العمل ومواقع الإنتاج والخدمات.

متطلبات التنفيذ:

- ربط المناهج التعليمية بمتطلبات مؤسسات العمل والإنتاج.
- توجيه البرامج وطرق التدريس لاحتياجات سوق العمل في الامتداد الطبيعي كالسوق الأفريقية والعربية.
- توثيق الروابط مع المجتمع المحيط بالكلية أو المعهد، ودعوة رجال الأعمال للمشاركة في مجالس الوحدات الإنتاجية والخدمية (الوحدة ذات الطابع الخاص).

المشروع الثامن عشر

إنشاء مركز دراسات ومتابعة توظيف خريجى مؤسسات التعليم العالى

الوصف العام للمشروع:

- رصد ومتابعة توزيع الخريجين ومدى استخدامهم فى أعمال تتفق مع أنواع ومستويات الدراسة التي حصلوا عليها، ومدى توفر نظم وآليات في الجامعات والمعاهد العليا لتقييم جودة مخرجاتها، ومدى رضا المستخدمين عنها، ومن ثم إمكانية التعديل والتطوير السريع والإيجابي لتلافي أوجه القصور في مستويات الجودة والارتفاع إلى ما يحقق قبول المجتمع وإقباله على هؤلاء الخريجين.

الغرض من المشروع:

- دراسة مستوى التناسب بين خريجي الجامعات والمعاهد العليا من حيث طبيعة التأهيل العلمي والتدريب العملي والتكوين الذهني والفكري وتكامل الشخصية مع متطلبات وتحديات العمل في مؤسسات المجتمع المختلفة.
- إعداد إحصائيات تساعد على قياس انعكاسات مخرجات العملية التعليمية على سوق العمل وتساعد على اتخاذ القرار بشأن التطوير المنشود.

متطلبات التنفيذ:

- إنشاء ودعم مكاتب شئون الخريجين في جميع الكليات والمعاهد وتجهيزها بالإمكانات التي تعاونها في تنفيذ أهدافها.
- توفير نظم وآليات في الجامعات والمعاهد العليا لرصد التحولات في احتياجات المجتمع، وتطوير برامجها وفعالياتها المختلفة بما يحقق الاستجابة السريعة والإيجابية لتلك التحولات.

المشروع التاسع عشر

تنمية التبادل والتعاون العلمى والبحثى مع مؤسسات التعليم العالى بالخارج والاستفادة من العلماء المصريين في الخارج

الوصف العام للمشروع:

- تنمية العلاقات العلمية محليا وإقليميا ودوليا

الغرض من المشروع:

- حصر ومراجعة الاتفاقيات القائمة بين الجامعات المصرية وبين الجامعات الأجنبية، وتقييم مدى تطبيقها والاستفادة منها في أنشطة التبادل الطلابي، وتبادل هيئات التدريس والبحوث والدراسات المشتركة، وبحث أسباب القصور في التنفيذ، واقتراح الأسس الجديدة لتحريك تلك الاتفاقيات وتفعيلها، واقتراح مجالات التعاون بين الجامعات المصرية في الاستفادة المشتركة من تلك الاتفاقيات وتوجيه الاتفاقيات الجديدة للتعامل مع الاحتياجات الحقيقية للتطوير العلمي والمعرفي بالجامعات والمعاهد، واقتراح أولويات التعاون مع الجامعات الأجنبية في مجالات البحث العلمي وتبادل الموارد التعليمية والمعلومات وبرامج الإشراف المشترك على طلاب الدراسات العليا، وتنظيم برامج تعليمية مشتركة.

متطلبات التنفيذ:

- العمل على إيجاد آلية تمكن الجامعات من الاستفادة من جهود الأساتذة المرموقين من المصريين العاملين في الخارج ، والسعي لربطهم بخطط الجامعات المصرية للبحوث والدراسات العليا.

المشروع العشرون

التنمية الثقافية والفنية والرياضية والرعاية الاجتماعية للطلاب

الوصف العام للمشروع:

- مراجعة وتقييم النظم والآليات السائدة في مجالات العمل الثقافي والفني والرياضي وغيرها من الأنشطة الطلابية خارج نطاق الدراسة ، بما في ذلك تقييم تجربة الأسر والجمعيات الطلابية ونظام الريادة ، وإعادة صياغة نظام شامل لتنمية تلك الأنشطة بهدف التنمية المتكاملة لشخصية الطالب وحفز قدراته الإبداعية والابتكارية ، واقتراح الهياكل والآليات المناسبة.

الغرض من المشروع:

- تعميق مشاعر الوطنية والتمسك بالقيم والأخلاق السوية.
- تعظيم مشاعر الانتماء والولاء للجامعة والمجتمع.
- تشجيع التواصل بين الطلاب والمدرسين والإداريين.
- تحسين الخدمات التي يتلقاها الطلاب داخل الحرم الجامعي والمدن الجامعية وأماكن النشاط الرياضي والاجتماعي.

متطلبات التنفيذ:

- الاهتمام بالثقافة العامة لطلاب التعليم العالي.
- ترسيخ القيم الأخلاقية لدى الطلاب عن طريق التأسي بالنماذج السلوكية التي تقدمها القدوة المتمثلة في عضو هيئة التدريس ، وأيضا ترسيخ المفاهيم الأخلاقية لممارسة المهنة المناسبة.
- رفع كفاءة الخدمات الإدارية بالمدن الجامعية والاهتمام بتوفير الرعاية الثقافية والإعلامية للمقيمين بها ، مع وضع ضوابط تكفل المواءمة بين الحرية الشخصية وبين سيادة النظام والالتزام بالانضباط والسلوك الجامعي.
- الاهتمام بالرعاية الصحية للطلاب وتطوير الأداء في مستشفيات الجامعة وعيادات الطلبة بما يحقق كفاءة الخدمة وفعاليتها.

المشروع الحادى والعشرون

تنمية برامج التميز لرعاية المتفوقين والموهوبين

الوصف العام للمشروع:

- يختص المركز بوضع القواعد والمعايير التي تتبع في التعرف على الطلاب المتفوقين والموهوبين وذوى القدرات الخاصة.
- يضع المركز مواصفات البرامج والمقررات الدراسية بحيث تتصف بالجدية والبعد عن النمطية مع وضع المتغيرات العالمية والنظرة المستقبلية في الاعتبار.
- تدريب مجموعة من الأساتذة على توجيه هذه الفئة وتقديم تعليم عصري يتناسب مع ملكاتهم الإبداعية.

الغرض من المشروع:

- البحث عن الموهوبين والمتفوقين ووضعهم في دائرة الاهتمام ، ومتابعة تنمية مواهبهم وقدراتهم.
- رعاية الموهوبين والمتفوقين وتنمية قدراتهم الإبداعية طيلة المرحلة الجامعية.
- تقديم تعليم عصري ينمي مهارات الفرد ويبني الشخصية المتكاملة ويعلمه أساليب التفكير الصحيح.
- تحديد الموهوبين بموضوعية وتجرد وتوفير سبل تنمية مواهبهم وقدراتهم.
- رعاية أصحاب المهارات المتميزة والقدرات غير العادية وتوفير الإمكانات التي تساعد على نضوج قدراتهم وصقلها.

متطلبات التنفيذ:

- معرفة التجارب الدولية المماثلة في رعاية الموهوبين والمتفوقين.

المشروع الثاني والعشرون

دعم مراكز التميز العلمى والبحثى فى مؤسسات التعليم العالى وإعداد خريطة لها

الوصف العام للمشروع:

- تسجيل بيانات ومعلومات عن مراكز التميز العلمي والبحثي في مؤسسات التعليم العالي في كافة التخصصات الأكاديمية والتطبيقية ، تتضمن البيانات المشروعات البحثية والأهداف المنشودة وخطط التنفيذ والاحتياجات اللازمة للتحقيق.
- وضع معايير وآليات قياس التميز في مجال البحث العلمي على المستوى الوطني.

الغرض من المشروع:

- دعم مراكز التميز العلمى والبحثى ووضع خرائط آنية ومستقبلية في مؤسسات التعليم العالى، وتدرج اعتمادات مالية لتنميتها في الخطط الخمسية حتى عام ٢٠١٧ حتى يضمن استمراريتها في تأدية وظيفتها وتحقيق أهدافها.
- ترشيد الإنفاق والجهد بالتركيز على مناطق التميز وحسن توطينها في بيئتها المناسبة.
- تعظيم الاستفادة من النقط المضيئة على خرائط التميز على مستوى الوطن.

مكونات المشروع:

- تشكيل لجنة أو لجان محايدة لوضع معايير التقييم والاعتماد لمراكز التميز.
- وضع معايير واضحة ومعتمدة لهذه المراكز وترتيبها وفقاً للدرجة التي تحصل عليها.
- تحديد آلية ضمان ومراقبة استمرارية مراكز التميز وتفوقها ، بما تحتاجه من مراجعة مستمرة والتأكد من جودة الناتج وكفاءتها في تحقيق أهدافها.
- متابعة تطبيق المعايير القياسية المعتمدة بالنسبة للكوادر العلمية من أعضاء هيئة التدريس والمشرفين والأكاديميين والمعامل البحثية وتجهيزاتها ومكتباتها والإمكانات المتاحة بها والاتصال بالمؤسسات العلمية الداخلية والخارجية والكوادر الفنية المعاونة والكوادر الإدارية والاهتمام بتأهيلهم.

- التعريف والإعلان بمواقع هذه المراكز وتخصصاتها وأهميتها لتوثيق الجسور مـــع المؤسسات والهيئات والجهات المستفيدة في المجتمع.
- التأكد من جودة ناتج هذه المراكز ، وإعادة النظر في مستوياتها كل فـــترة وأخـــرى وتحديث البيانات والمعلومات وبيان حالتها على الخرائط الخاصة بها.

<u>متطلبات التنفيذ:</u>

- دراسة نظم تقييم واعتماد مراكز التميز المعمول بها في المؤسسات الجامعية والبحثية في العالم.
- توفير أجهزة فنية وإدارية تتلقى تدريبا عاليا من هيئات معترف بها عالميا.

المشروع الثالث والعشرون

تنمية مصادر إضافية متعددة لتمويل التعليم العالى

الوصف العام للمشروع:

- بحث مصادر تمويل النظام التعليمي ونسبة مساهمة الرسوم الدراسية في التمويل، وسبل ومجالات ترشيد الإنفاق في منظومة التعليم، واحتمالات تحقيق معدلات أفضل من الكفاءة الداخلية للنظام.

الغرض من المشروع:

- ترشيد مجانية التعليم في مؤسسات التعليم العالي الحكومية وضمانها لمستحقيها لتحقيق مزيد من الفعالية والالتزام من جانب الطلاب
- تحقيق العدالة في توزيع فرص التعليم المجاني بالتناسب مع القدرات الذهنية للطلاب وكفاءتهم في الأداء.
- دراسة العائد الاقتصادي والاجتماعي لمخرجات التعليم العالي بالقياس الى التكلفة والاستثمارات التي وظفت، واستشراف مجالات التطوير لتحسين ذلك العائد.

متطلبات التنفيذ:

- دراسة معدلات الإنفاق على التعليم العالي كنسبة من الدخل القومي ومقارنتها بالنسب في الدول المماثلة لمصر من حيث الأوضاع والمستويات الاقتصادية والاجتماعية وأنماط توزيع الإنفاق على مجالات وعناصر النظام التعليمي المختلفة، ومتوسط نصيب الطالب مباشرة (ما يخص العملية التعليمية والخدمات الطلابية)
- دراسة تكلفة الإنفاق على التطوير والتحديث في النظام التعليمي كنسبة من إجمالي الإنفاق.
- تقدير الاحتياجات الكلية للتمويل اللازمة لتنفيذ برامج التطوير والتحديث ومدى قدرة مصادر التمويل الحالية على تدبيرها. ودراسة مصادر التمويل الإضافية وتنمية موارد مؤسسات التعليم العالي المختلفة من خلال استثمار إمكاناتها العلمية والتقنية والبحثية في تقديم الخدمات الاستشارية والتدريبية والبحثية وتطوير التقنيات لمنظمات الإنتاج والخدمات، وبحث سبل وآليات تعظيم مساهمة قطاعات الإنتاج والخدمات في التمويل.

المشروع الرابع والعشرون

إنشاء نظام قومى لضمان الجودة والاعتماد

الوصف العام للمشروع:

- دراسة نظم الاعتماد المعمول بها في العالم، وتصميم نظام قومي بمعايير وآليات اعتماد المؤسسات والبرامج التعليمية بالجامعات والمعاهد العليا، وتنظيم هيئة الاعتماد وأجهزتها الفنية والإدارية ، وإعداد نظم التشغيل والإجراءات التنفيذية للنظام.
- تختص باعتماد كافة عناصر منظومة التعليم العالي (مؤسسات – شهادات – مناهج مقررات). ويدخل في إطار عملها متابعة نظم الامتحانات وتحليل نتائجها.
- يدخل ضمن اختصاصها تقديم المعاونة الفنية والاستشارية لمعايير وأسس وأساليب تقييم الأداء.
- يجب أن يكون لها استقلالية ولا تتأثر بالسياسات الحكومية (وكالة قومية) ، ولكن تتأثر فقط بالمستوى العلمي المنافس عالميا.

مكونات المشروع:

- تشكيل لجان محايدة لتقييم الوضع الحالي في جميع مؤسسات التعليم العالى فيما يختص بالنوعية وتطبيق نظم تحسين الأداء والجودة.
- تشكيل لجنة لوضع معايير البنية الأساسية للقوى البشرية والإمكانات المادية لمنظومة التعليم العالي.
- وضع الطريقة القياسية لتطبيق نظم وآليات ضبط جودة التعليم العالي (التعليمية والمؤسسية).
- وضع معايير واضحة ومعتمدة لكل الشهادات لتحقيق العدالة والحيدة.
- وضع توصيف دقيق للمحتوى العلمي للمقررات في المناهج الدراسية ونظم الامتحانات وتحليل نتائجها.

المشروع الخامس والعشرون

النظام القومى لتعادل المؤهلات الدراسية

الوصف العام للمشروع:

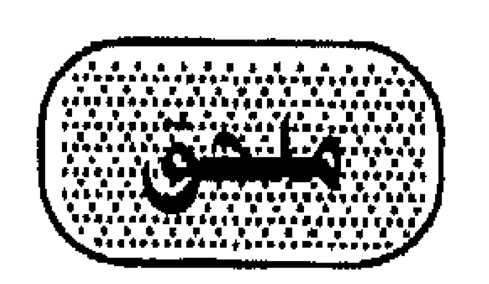
- دراسة نماذج النظم القومية لتعادل المؤهلات وأسس تكوينها، واقتراح نظام قومي مصرى لبيان العلاقات بين المؤهلات في السلم التعليمي المتكامل، واقتراح أسس الحركة التبادلية فيما بينها.

الغرض من المشروع:

- وضع نظام منهجي لمحتويات المناهج ونظم تطويرها بحيث يتم تحديثها دوريا.
- تحقيق درجة من المرونة تسمح بالحصول على درجات علمية متوسطة والدراسات التحويلية.

متطلبات التنفيذ:

- ضرورة توصيف كل مقرر بكافة عناصره وجزئياته توصيفا دقيقا على أن يكون هذا التوصيف للمقررات الدراسية موثقا ومتاحا لاطلاع كافة الكليات والمعاهد.
- أن يوضح التوصيف الغايات المنشودة من التعلم في كل مقرر والمهارات التي تكتسب وحدود المعلومات والمعارف الأساسية التي يجب أن يعرفها أو يحللها والتطبيقات العملية إلخ.



مشروع الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالى حصاد جهود عديدة ، وفيمايلى بيان بالمراحل والجهات والمؤسسات التى اشتركت فى إعداد المشروع :-

- **صدر قرار وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى رقم ١٤٢٣ بتاريخ ١٩٩٨/١٠/٣١ بتشكيل لجنة قومية لتطوير التعليم الجامعى والعالى تكون مهمتها الإشراف على وضع مشروع خطة استراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالى ، ووضع تصور لآليات التنفيذ للعرض على مؤتمر قومى يعقد لهذا الغرض لاقرار ما ورد به .**

- **ثم صدر قرار وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى رقم ٢٥٠بتاريخ ١٩٩٩/٣/٩ بتشكيل ست لجان فرعية لمعاونة اللجنة القومية لتطوير التعليم الجامعى والعالى بلغ عدد اعضائها ٧٢ عضوا . وقد ضمت هذه اللجان فى عضويتها عددا من الوزراء السابقين ورؤساء الجامعات الحكومية والخاصة الحاليين والسابقين وعددا من المهتمين بشئون التعليم الجامعى والعالى ، وعددا من رجال الاعمال ورؤساء بعض المؤسسات الاقتصادية وعمداء بعض الكليات والمعاهد الحكومية والخاصة ، وعددا من المفكرين وممثلين عن الجهات المستفيدة . ووكلاء وزارة التعليم العالى ووكلاء الوزارة بأمانة المجلس الاعلى للجامعات وذلك بهدف وضع الاطار العام للخطة الاستراتيجية وتحديد آليات التنفيذ لتطوير التعليم الجامعى والعالى فى مصر ، وقامت كل لجنة بدراسة محور من المحاور التالية :-**

اولا : التطوير الهيكلى والتنوع
ثانيا : تطوير الأداء وتقييمه
ثالثا : تطوير نظم التعليم العالى
رابعا : تطوير الدراسات العليا
خامسا : الاقتصاديات والتمويل
سادسا : مواءمة التعليم العالى لاحتياجات المجتمع

- وقد تقدمت كل لجنة بتقرير عن نتائج عملها والمقترحات التى انتهت اليها .

- تم تشكيل فريق عمل لزيارة كل من استراليا ونيوزيلندا للإطلاع على تجارب هاتين الدولتين فى مجال تطوير التعليم العالى .

- تم عقد الندوة التى نظمتها اللجنة القومية لتطوير التعليم الجامعى والعالى بالاشتراك مع البنك الدولى فى فندق سميراميس انتركونتنتال بالقاهرة يوم ٢٤ يونيه ١٩٩٩وصدر عن هذه الندوة تقرير حول التوصيات التى انتهت اليها .

- وقامت لجان قطاعات التعليم الجامعى المنبثقة عن المجلس الاعلى للجامعات والبالغ عددها (١٧) لجنة بتقديم تقاريرها ومقترحاتها حول تطوير التعليم العالى فى مصر ، ولقد بلغ عدد هذه التقارير والمقترحات خمسة عشر تقريرا وردت من القطاعات التالية :-

١) لجنة قطاع الدراسات الطبية
٢) لجنة قطاع طب الاسنان
٣) لجنة قطاع التربية الموسيقية
٤) اللجنة الخاصة بكليات الحاسبات والمعلومات
٥) لجنة قطاع الاداب والعلوم والدراسات الانسانية
٦) لجنة قطاع الدراسات الزراعية
٧) لجنة قطاع الدراسات التجارية
٨) لجنة قطاع الدراسات التربوية وإعداد المعلم
٩) لجنة قطاع الدراسات الصيدلية
١٠) لجنة قطاع الدراسات السياسية والاقتصادية
١١) لجنة قطاع الدراسات البيطرية
١٢) لجنة قطاع الفنون
١٣) لجنة قطاع الدراسات الهندسية
١٤) لجنة قطاع الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية
١٥) قطاع المعاهد الفنية الزراعية

وتلقت اللجنة القومية للتعليم العالى العديد من الدراسات والمقترحات فى شأن تطوير منظومة التعليم العالى فى مصر من أفراد وهيئات ومؤسسات ومنظمات مهتمة بالتعليم الجامعى والتعليم الفنى ، وبلغ عدد هذه الدراسات نحو (**٣٠ دراسة وبحث**)

كما تم الاستعانة بمايلى :-

أ- **الاعلان العالمى بشأن التعليم العالى للقرن الحادى والعشرين** (الرؤية والعمل) **الصادر عن المؤتمر العالمى للتعليم العالى لليونسكو (اكتوبر ١٩٩٨) .**

ب- **دراسة عن الارتقاء بمستوى خريج التعليم الجامعى والعالى فى اطار مفهوم الجودة الكلية لمواجهة تحديات المستقبل والصادرة عن المجالس القومية المتخصصة - المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا (شعبة التعليم الجامعى والعالى) اكتوبر ١٩٩٩ .**

وصدر القرار الوزارى رقم ٥٩٧ بتاريخ ١٩٩٩/٥/٢٩ بتشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر القومى لتطوير التعليم العالى ولمناقشة وإقرار مشروع الخطة الاستراتيجية المبنية على المحاور التى سبق دراستها فى اللجان الفرعية الست .

قامت اللجنة التحضيرية بعقد خمس جلسات استماع على النحو التالى :-

* **الجلسة الاولى** : بتاريخ ١٩٩٩/١٢/١٢ وشارك فيها الأمناء والأمناء المساعدين للاتحادات الطلابية بالجامعات والمعاهد العليا ، وكذلك الطالب والطالبة المثالية على مستوى كل جامعة .

* **الجلسة الثانية** : بتاريخ ١٩٩٩/١٢/١٥ وشارك فيها أعضاء هيئات ومكاتب لجان التعليم بمجلسى الشعب والشورى ، والأحزاب السياسية ، ومقررو شعب التعليم والثقافة بالمجالس القومية المتخصصة.

* **الجلسة الثالثة** : بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٢٢ وشارك فيها ممثلو النقابات المهنية (**النقيب + الامين**) ومقررو شعب الصناعة فى المجالس القومية المتخصصة ، ورؤساء جمعيات رجال الأعمال والمستثمرين .

* **الجلسة الرابعة** : بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٢٩ وشارك فيها رؤساء مجالس إدارات الصحف ورؤساء التحرير ومجموعة من الصحفيين والكتاب ورجال الفكر والأعلام .

* **الجلسة الخامسة** : بتاريخ ٢٠٠٠/١/٢ وشارك فيها السادة رؤساء نوادى اعضاء هيئة التدريس بالجامعات وممثلو شباب أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة من كل جامعة .

قامت لجنة الصياغة المنبثقة عن اللجنة التحضيرية بمراجعة كافة المقترحات والتوصيات والتقارير التى صدرت عن اللجان الفرعية الست المنبثقة عن اللجنة القومية ، وكذلك تقارير لجان القطاعات ، وتقارير لجان الاستماع ، والآراء والمقترحات التى وردت من الأفراد والهيئات وقامت بإعداد مشروع الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالى فى مصر ، وكذلك المشروعات التنفيذية المصاحبة لها .

تم عرض ما انتهت اليه اللجنة التحضيرية ولجنة الصياغة على اللجنة القومية لتطوير التعليم العالى فى اجتماعها بتاريخ ٢٠٠٠/١/١٧ ، حيث تمت الموافقة على قائمة الوثائق ومشروع الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالى التى ستعرض على المؤتمر القومى لمناقشتها ، وقد تضمنت قائمة الوثائق ثلاث مجموعات بيانها كالتالى :-

* **المجموعة الاولى وتشمل:**

١) الإطار الاستراتيجى (تصور مبدئى للجنة القومية) .
٢) تقارير اللجان الفرعية الست المنبثقة من اللجنة القومية لتطوير التعليم العالى .
٣) تقارير ومقترحات لجان قطاعات التعليم الجامعى المختصة .
٤) التقرير النهائى للندوة القومية لتطوير التعليم الجامعى والعالى والتى عقدت بتاريخ ١٩٩٩/٦/٢٤
٥) تقارير لجان الاستماع .

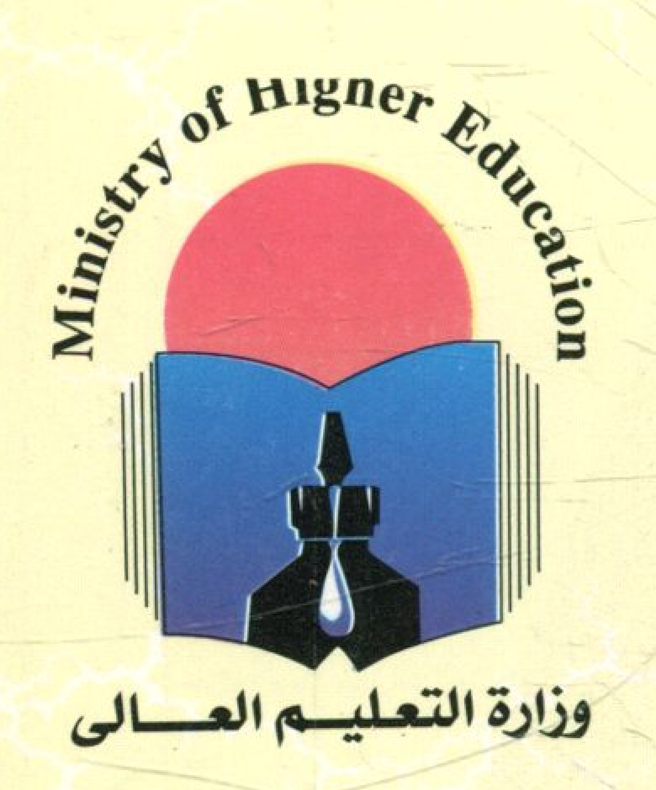
* **المجموعة الثانية وتشمل:**

١) الإعلان العالمى بشأن التعليم العالى للقرن الحادى والعشرين (**الرؤية والعمل**) الصادر عن المؤتمر العالمى للتعليم العالى لليونسكو (**اكتوبر ١٩٩٨**) .
٢) تقرير المجالس القومية المتخصصة - شعبة التعليم الجامعى والعالى .

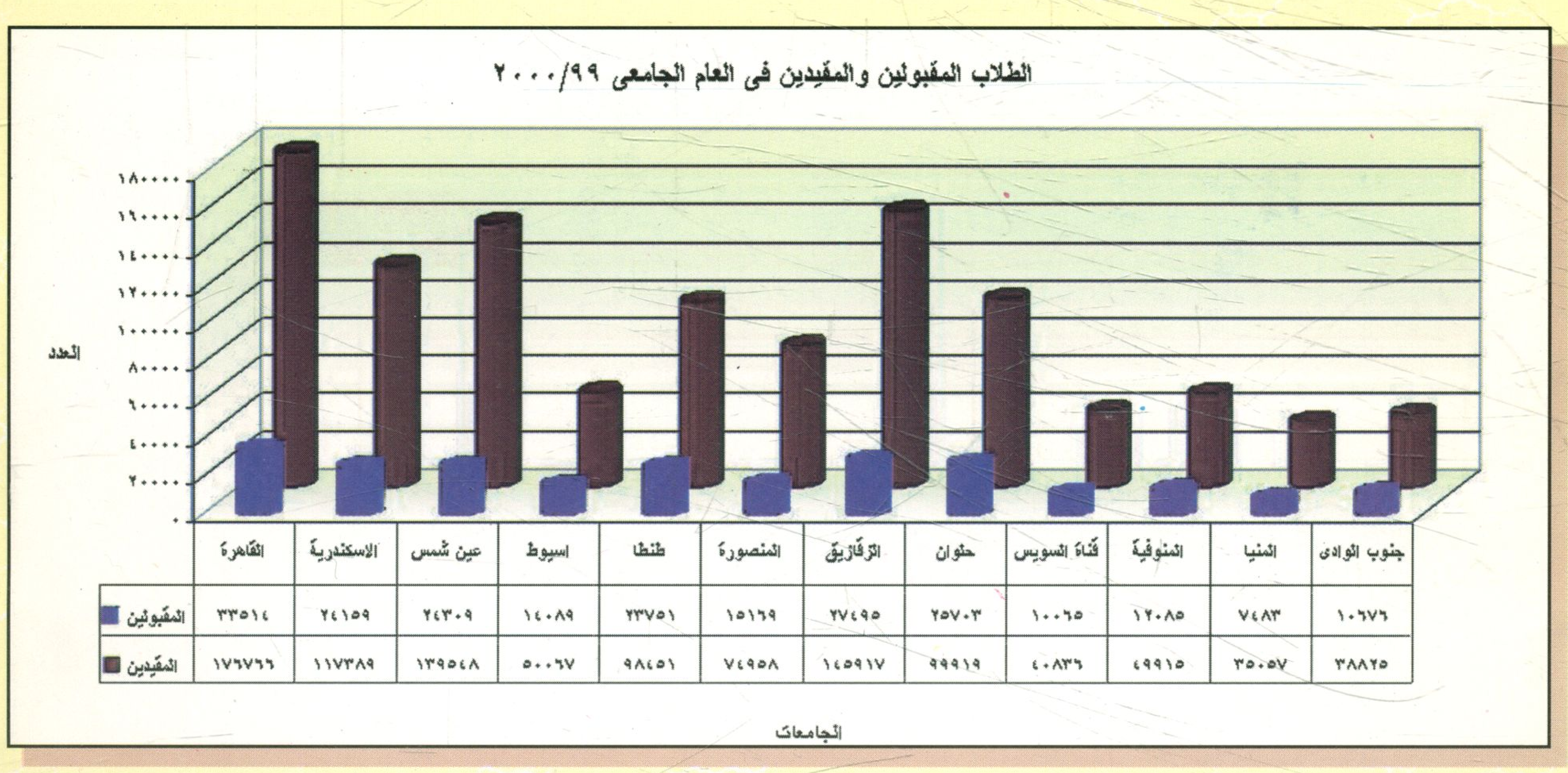
* **المجموعة الثالثة وتشمل:**

١) مشروع الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالى .

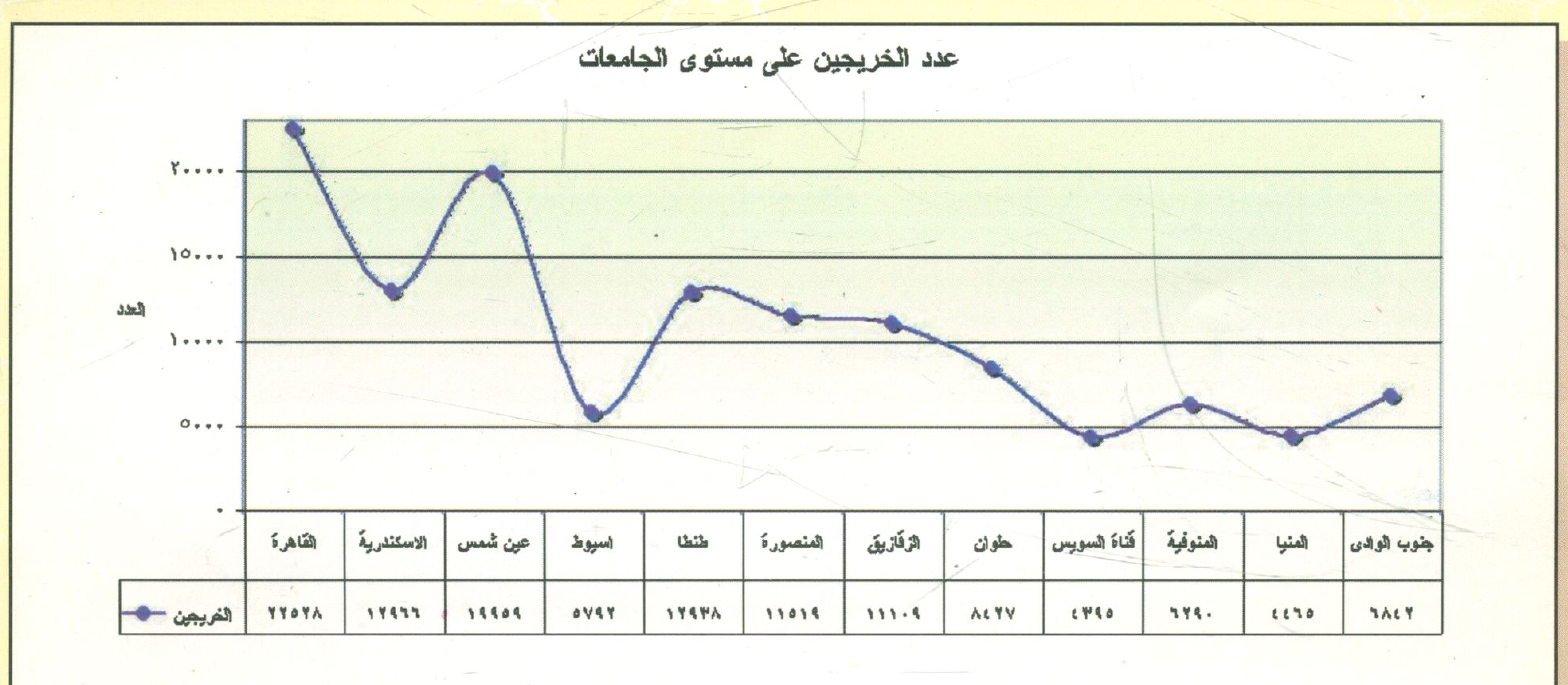
وزارة التعليم العالى
وحدة المعلومات
مكتب الوزير



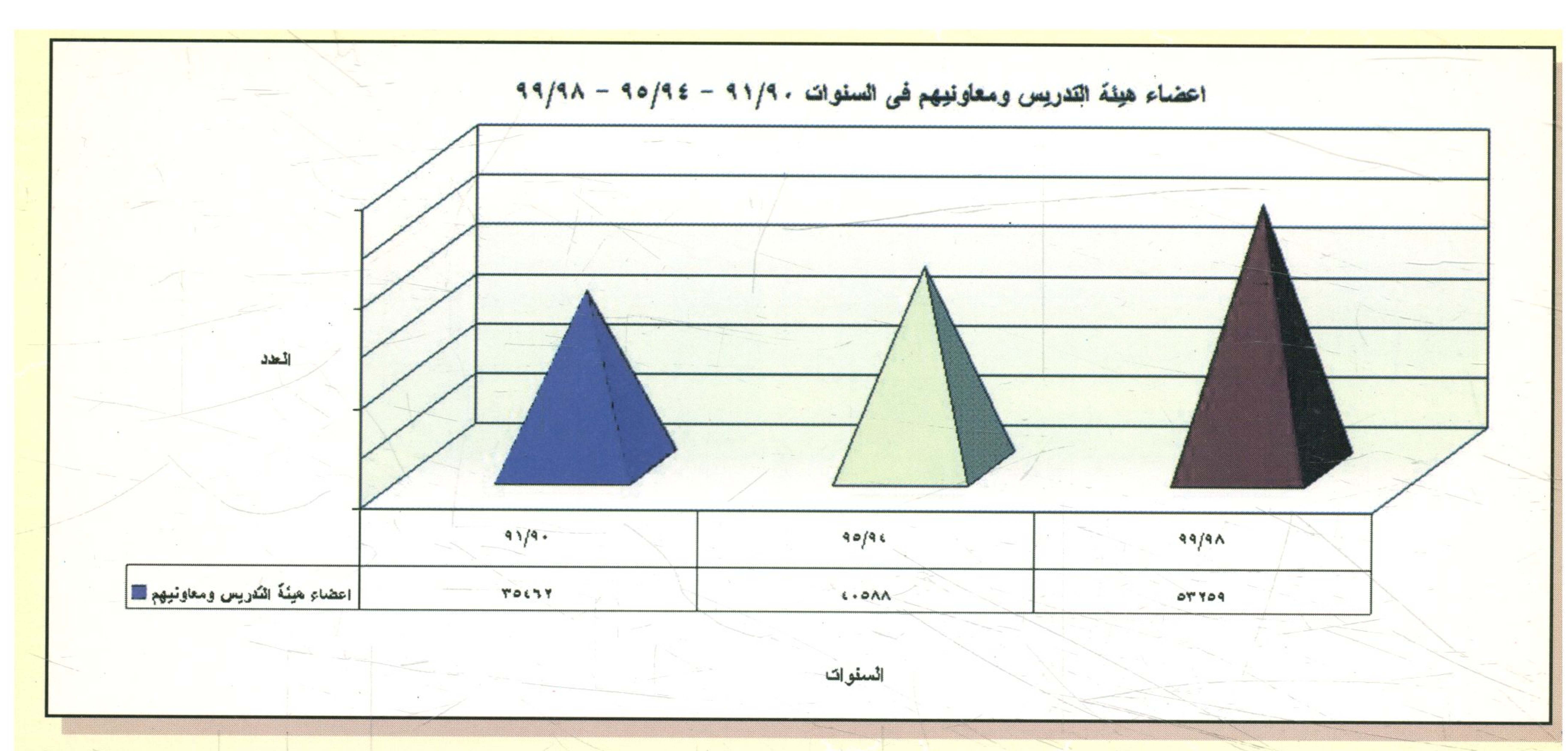
مؤشرات التعليم العالى
فى جمهورية مصر العربية



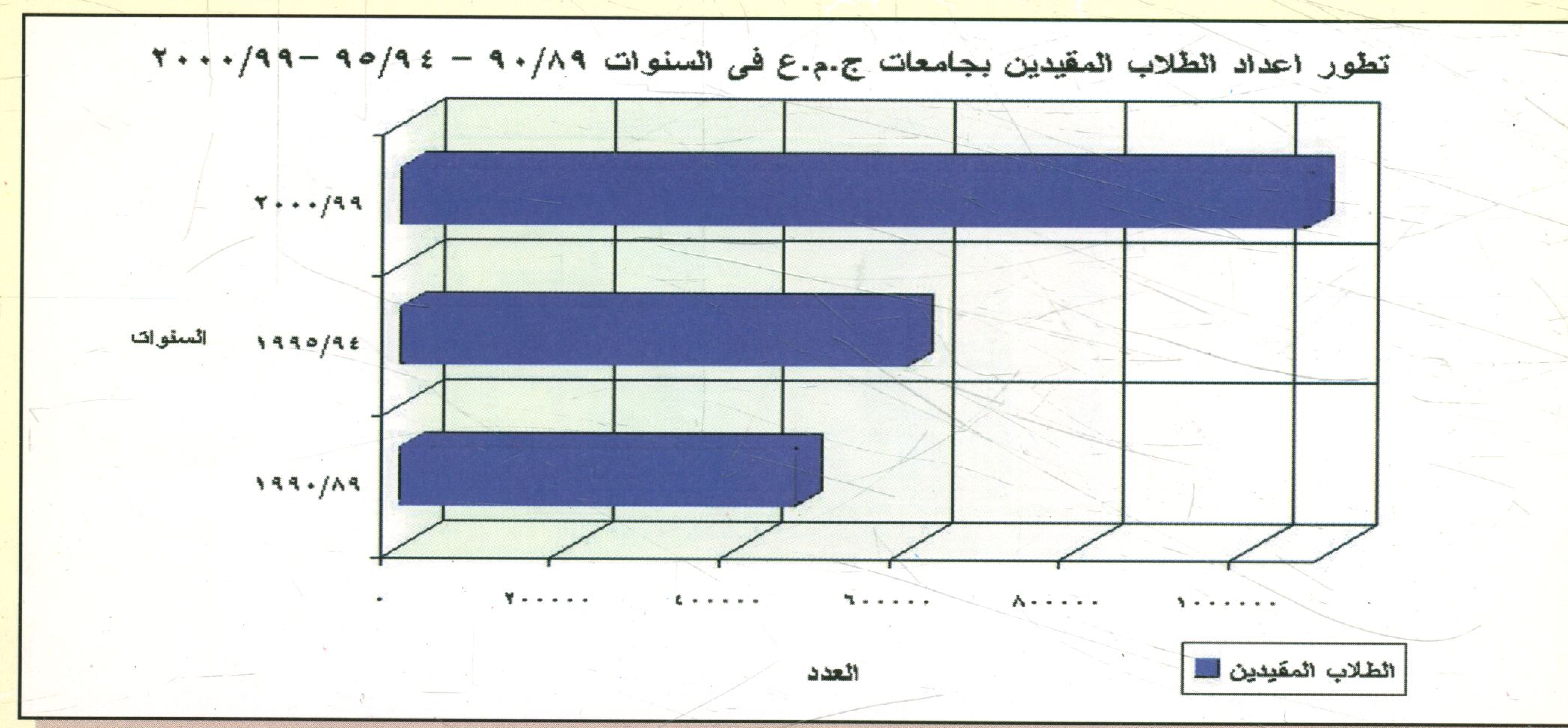
	القاهرة	الاسكندرية	عين شمس	اسيوط	طنطا	المنصورة	الزقازيق	حلوان	قناة السويس	المنوفية	المنيا	جنوب الوادى
المقبولين	٣٣٥١٤	٢٤١٥٩	٢٤٣٠٩	١٤٠٨٩	٢٣٧٥١	١٥١٦٩	٢٧٤٩٥	٢٥٧٠٣	١٠٠٦٥	١٢٠٨٥	٧٤٨٣	١٠٦٧٦
المقيدين	١٧٦٧٦٦	١١٧٣٨٩	١٣٩٥٤٨	٥٠٠٦٧	٩٨٤٥١	٧٤٩٥٨	١٤٥٩١٧	٩٩٩١٩	٤٠٨٣٦	٤٩٩١٥	٣٥٠٥٧	٣٨٨٢٥

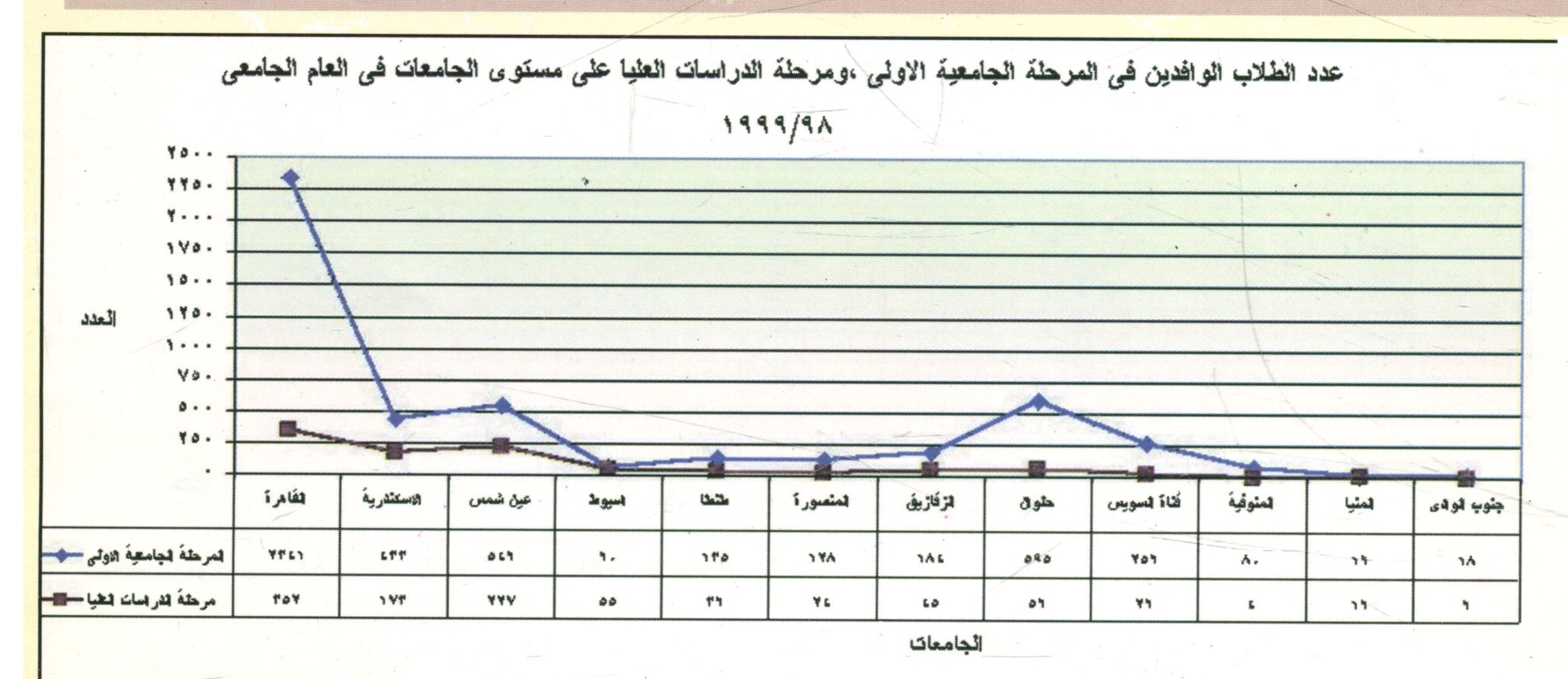


	القاهرة	الاسكندرية	عين شمس	اسيوط	طنطا	المنصورة	الزقازيق	حلوان	قناة السويس	المنوفية	المنيا	جنوب الوادى
الخريجين	٢٢٥٢٨	١٢٩٦٦	١٩٩٥٩	٥٧٩٢	١٢٩٣٨	١١٥١٩	١١١٠٩	٨٤٢٧	٤٣٩٥	٦٢٩٠	٤٤٦٥	٦٨٤٢

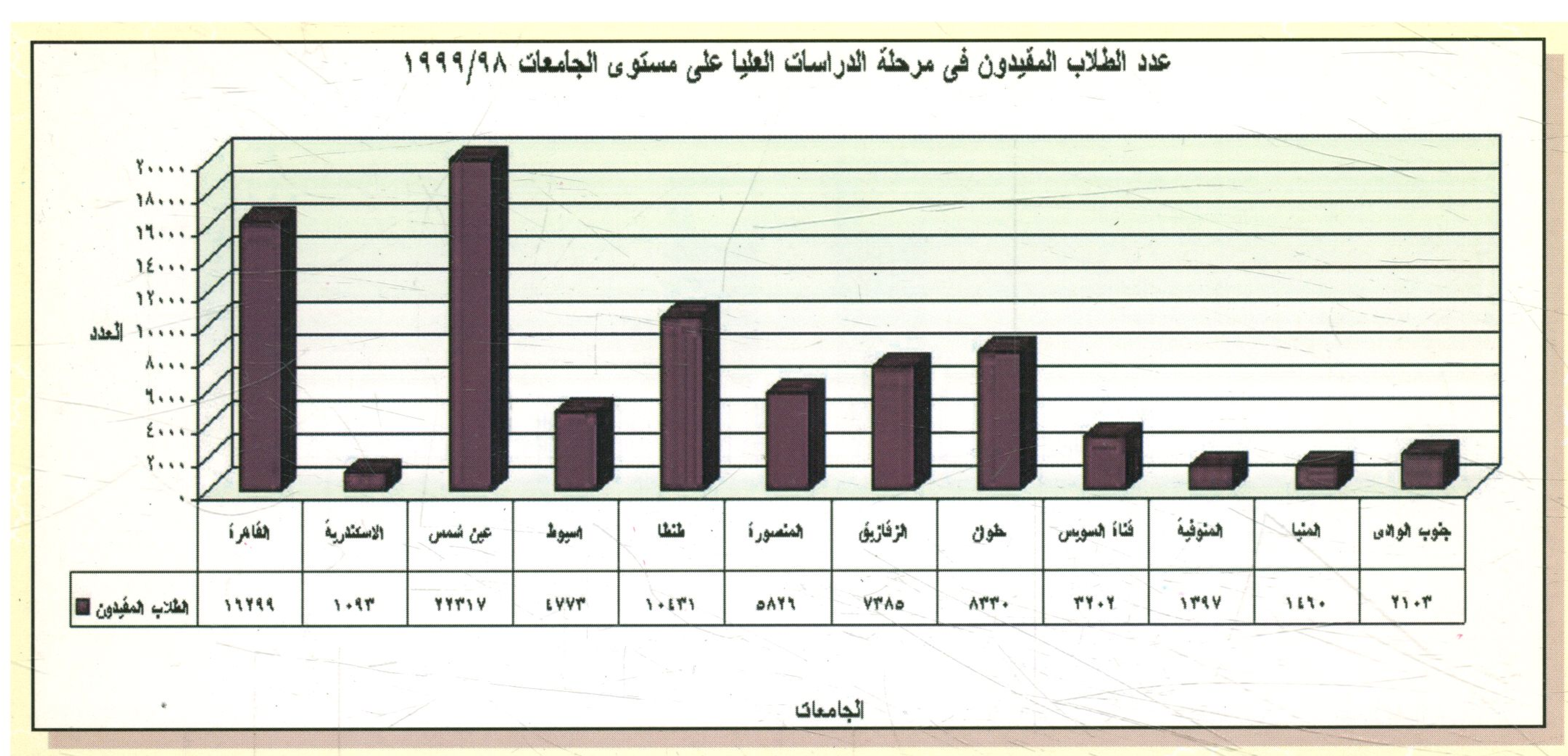


	٩١/٩٠	٩٥/٩٤	٩٩/٩٨
اعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم	٣٥٤٦٢	٤٠٥٨٨	٥٣٢٥٩

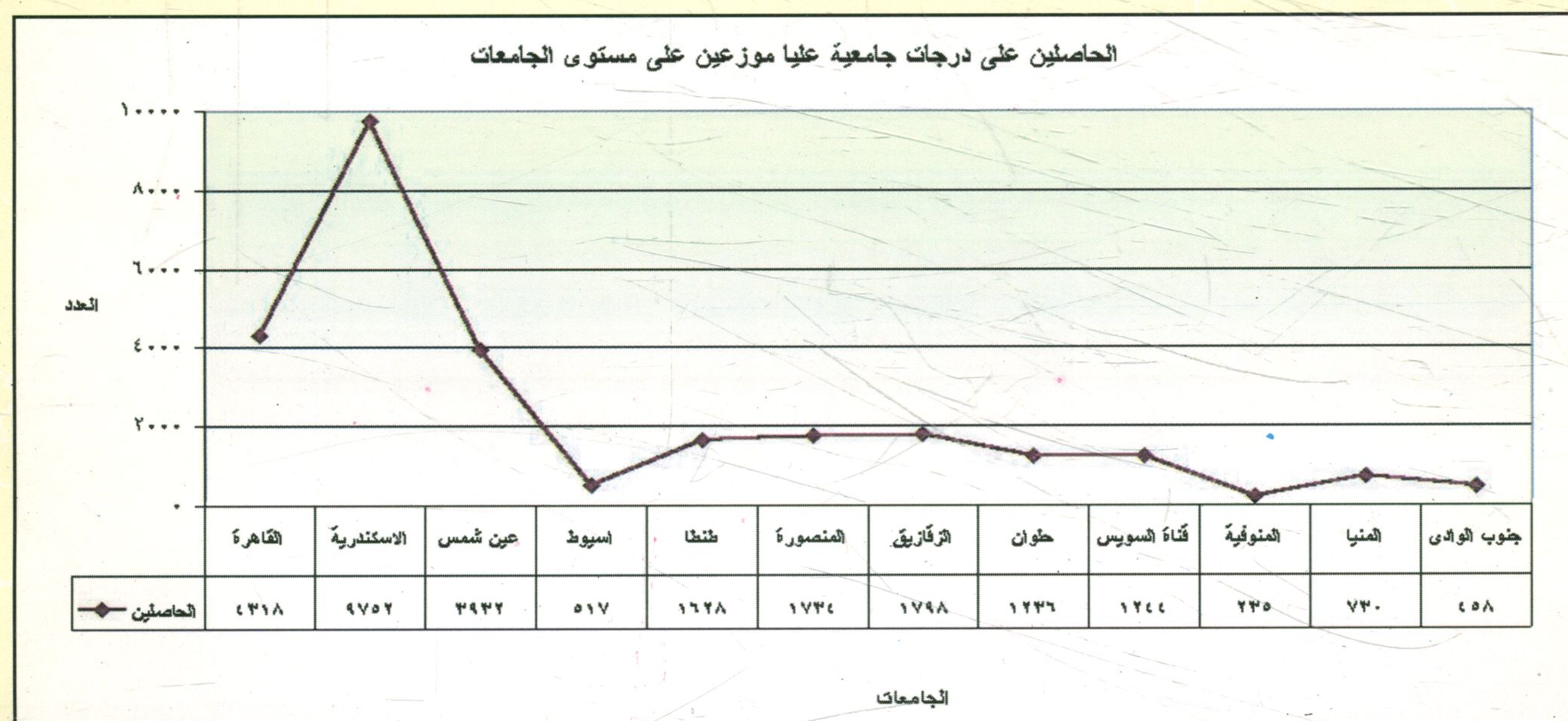




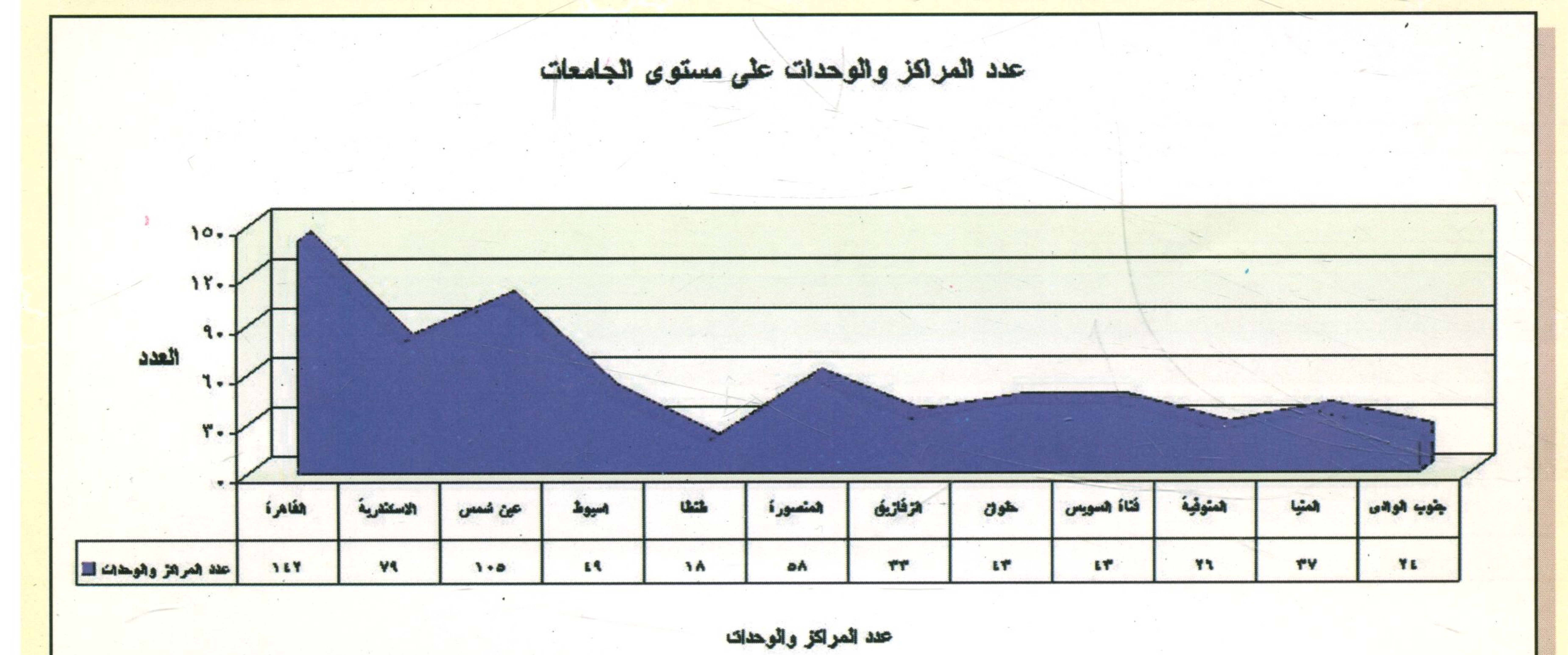
	القاهرة	الاسكندرية	عين شمس	اسيوط	طنطا	المنصورة	الزقازيق	حلوان	قناة السويس	المنوفية	المنيا	جنوب الوادى
المرحلة الجامعية الاولى	٢٣٤١	٤٣٣	٥٤٩	٩٠	١٣٥	١٢٨	١٨٤	٥٩٥	٢٥٦	٨٠	١٦	١٨
مرحلة الدراسات العليا	٣٥٢	١٧٣	٢٢٧	٥٥	٣٦	٢٤	٤٥	٥٦	٢٦	٤	١٦	٩



عدد الطلاب المقيدون فى مرحلة الدراسات العليا على مستوى الجامعات ١٩٩٩/٩٨
العدد
٢٠٠٠٠
١٨٠٠٠
١٦٠٠٠
١٤٠٠٠
١٢٠٠٠
١٠٠٠٠
٨٠٠٠
٦٠٠٠
٤٠٠٠
٢٠٠٠
٠
القاهرة
الاسكندرية
عين شمس
اسيوط
طنطا
المنصورة
الزقازيق
حلوان
قناة السويس
المنوفية
المنيا
جنوب الوادى
الطلاب المقيدون
١٦٢٩٩
١٠٩٣
٢٢٣١٧
٤٧٧٣
١٠٤٣١
٥٨٢٦
٧٣٨٥
٨٣٣٠
٣٢٠٢
١٣٩٧
١٤٦٠
٢١٠٣
الجامعات

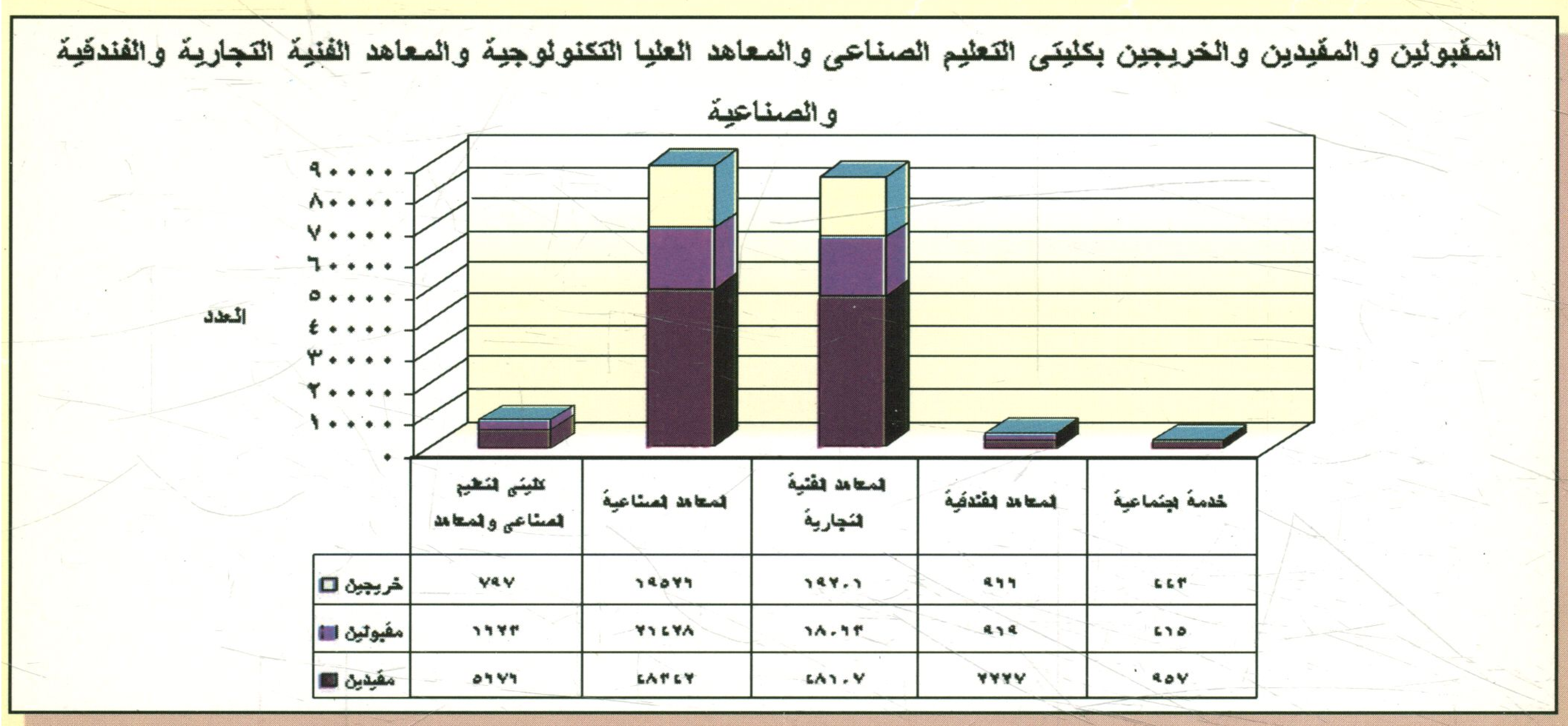


الحاصلين على درجات جامعية عليا موزعين على مستوى الجامعات
العدد
١٠٠٠٠
٨٠٠٠
٦٠٠٠
٤٠٠٠
٢٠٠٠
٠
القاهرة
الاسكندرية
عين شمس
اسيوط
طنطا
المنصورة
الزقازيق
حلوان
قناة السويس
المنوفية
المنيا
جنوب الوادى
الحاصلين
٤٣١٨
٩٧٥٢
٣٩٣٢
٥١٧
١٦٢٨
١٧٣٤
١٧٩٨
١٢٣٦
١٢٤٤
٢٣٥
٧٣٠
٤٥٨
الجامعات



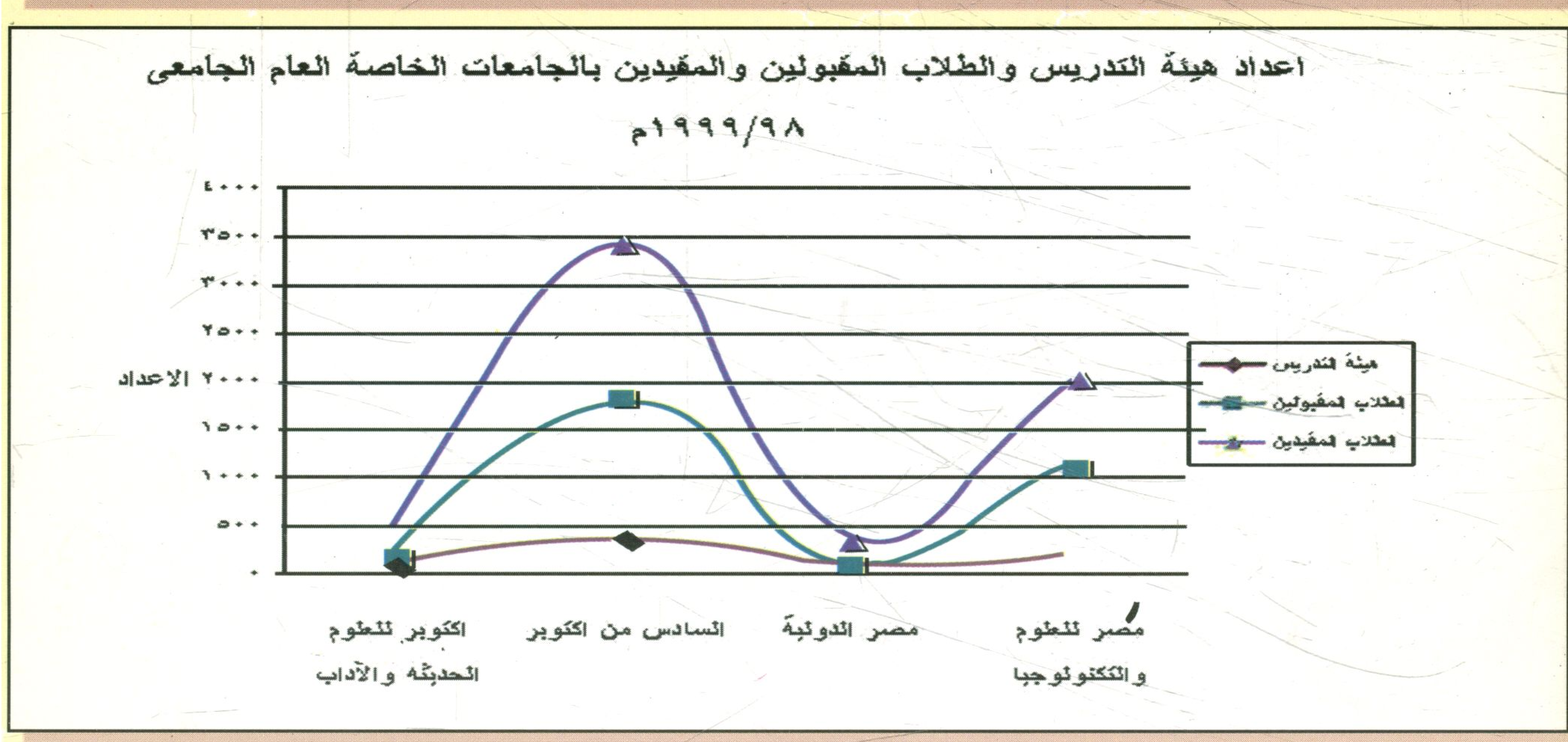
عدد المراكز والوحدات على مستوى الجامعات
العدد
١٥٠
١٢٠
٩٠
٦٠
٣٠
٠
القاهرة
الاسكندرية
عين شمس
اسيوط
طنطا
المنصورة
الزقازيق
حلوان
قناة السويس
المنوفية
المنيا
جنوب الوادى
عدد المراكز والوحدات
١٤٢
٧٩
١٠٥
٤٩
١٨
٥٨
٣٣
٤٣
٤٣
٢٦
٣٧
٢٤
عدد المراكز والوحدات

المقبولين والمقيدين والخريجين بكليتى التعليم الصناعى والمعاهد العليا التكنولوجية والمعاهد الفنية التجارية والفندقية والصناعية

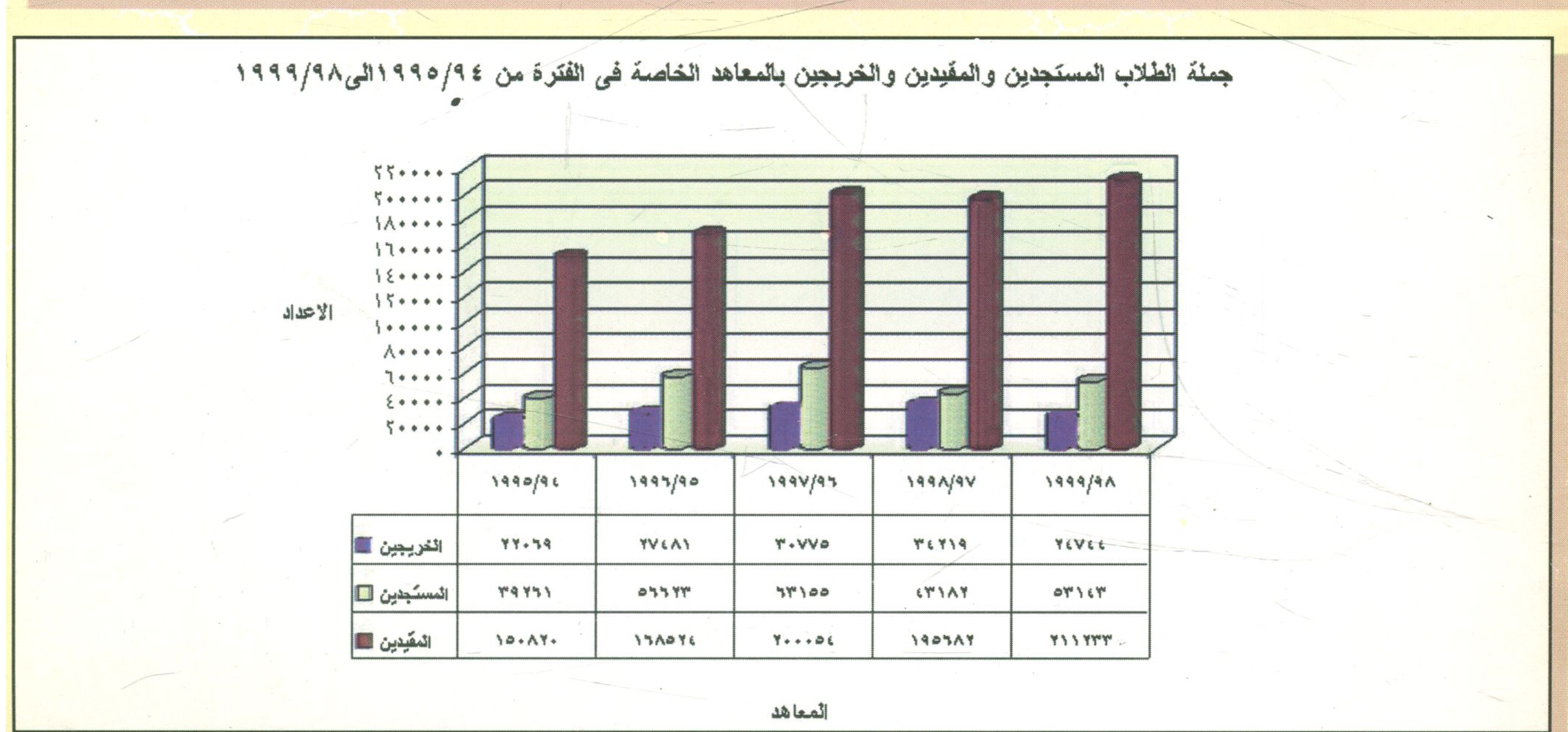


	كليتى التعليم الصناعى والمعاهد	المعاهد الصناعية	المعاهد الفنية التجارية	المعاهد الفندقية	خدمة اجتماعية
خريجين	٧٩٧	١٩٥٧٦	١٩٧٠١	٩٦٦	٤٤٣
مقبولين	١٦٧٣	٢١٤٧٨	١٨٠٦٣	٩١٩	٤١٥
مقيدين	٥٦٧٦	٤٨٣٤٢	٤٨١٠٧	٢٢٢٧	٩٥٧

اعداد هيئة التدريس والطلاب المقبولين والمقيدين بالجامعات الخاصة العام الجامعى ٩٨/١٩٩٩م



جملة الطلاب المستجدين والمقيدين والخريجين بالمعاهد الخاصة فى الفترة من ٩٤/١٩٩٥الى٩٨/١٩٩٩



	١٩٩٥/٩٤	١٩٩٦/٩٥	١٩٩٧/٩٦	١٩٩٨/٩٧	١٩٩٩/٩٨
الخريجين	٢٢٠٦٩	٢٧٤٨١	٣٠٧٧٥	٣٤٢١٩	٢٤٧٤٤
المستجدين	٣٩٢٦١	٥٦٦٢٣	٦٣١٥٥	٤٣١٨٢	٥٣١٤٣
المقيدين	١٥٠٨٢٠	١٦٨٥٢٤	٢٠٠٠٥٤	١٩٥٦٨٢	٢١١٢٣٣

المعاهد

المؤتمر القومى للتعليم العالى

١٣-١٤ فبراير ٢٠٠٠ مركز القاهرة الدولى للمؤتمرات